

الركيزة ٤

المشاركة

والقيادة



الركيزة ٤:

المشاركة والقيادة

نظرة عامة واعتبارات أساسية

لقد تم التعرّف تاريخياً على مشاركة النساء وقيادتهن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية برغم عقود من المشاركة في المجتمع والناشطة على الصعيدين المحلي والدولي والمشاركة السياسية الرسمية وغير الرسمية. ولكن حازت مشاركة النساء الرسمية في العقد الماضي اهتماماً وفعالية، حيث تخطت بذلك غالباً الحاجز غير المرئي بين المجالات العامة والخاصة. وظلت التحديات قائمة برغم هذا الزخم، وهذا ليس أقل مما سببته جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ من توسيع الفجوات بين الرجال والنساء بالنسبة إلى التوظيف وأعمال الرعاية والتزامات الأسرة الملحوظة، كما كبحت بشدة، في بعض الحالات، وصول النساء للمجال العام.

يركز هذا الفصل على إدارة النساء للمنزل بالإضافة إلى الحياة العامة، وتشمل المشاركة في المجتمع المدني والناشطة والحكومة والسياسة والسلام والأمن. ومن الناحية القانونية، فإن عدم المساواة على صعيد الأسرة مقنن في قوانين الأحوال الشخصية. إضافة إلى ذلك، عادة ما تتم عملية صنع القرار في المنزل بفضل الأعراف والتوقعات الاجتماعية والثقافية المتحفظة، ما ينتج عنه ممارسة النساء لقدرة ضئيل من الاستقلال والقوة داخل الأسرة، وإن كان هذا ليس على إطلاقه.

تظل مشاركة النساء في المجتمع المدني على الصعيد المجتمعي والمحلي وسيلة مهمة للنساء للمشاركة في القيادة، ولكن ثمة مداخل حددتها الأعراف الاجتماعية المتحفظة وقلة فرص المشاركة، مثل: قدرة الشباب على المشاركة في المجتمع المدني. منذ الانتفاضات التي ظهرت على مدار عقد مضى، تم توثيق الظهور البارز للنساء والفتيات في المسيرات الاحتجاجية، وكذلك مشاركتهن السياسية الرسمية (بالرغم من تصنيفات المشاركة المنخفضة في المنطقة بوجه عام). ولكن لم يترجم ذلك إلى مشاركة ملموسة ومستمرة. ولا سيما أن هذا الرؤية المتزايدة قد نتج عنها زيادة العنف والتحرش.

في منطقة يستحوذ عليها الصراع والاحتلال، تواصل النساء قيادة الجهود المتعلقة بالسلام والأمن. في حين يلقى قبول البرنامج المتعلق بالنساء والسلام والأمن اهتماماً على الصعيد الشعبي والمؤسسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية، يستمر اهتمام النساء الأساسي بالسياسة المؤثرة وعمليات السلام وعمليات العدالة الانتقالية مقتصرراً على المجتمع المدني والعمل على الصعيد المجتمعي أو الصعيد الدولي، مع تجاهلات كبيرة على الصعيد القومي.

اعتبارات رئيسية

للمضي قدماً، تشمل التوصيات الأساسية ما يأتي:

- اعتماد تشريعات وسياسات تتيح المشاركة السياسية للمرأة، وتشمل أنظمة توزيع حصص المقاعد في البرلمان المحلي القائمة على النوع الاجتماعي وعلى مستوى الحكومة المحلية أو أنظمة حصص قوائم المرشحين القائمة على النوع الاجتماعي في البرلمان المحلي والتي توافق المعايير الدولية بنسبة ٥٠ في المئة.
- اعتماد تشريع وإنفاذه بحيث يجرم العنف ضد النساء في السياسة و/أو الانتخابات بشكل واضح.
- إزالة القيود القانونية والمالية على عمل منظمات المجتمع المدني وفرض حماية على كل المدافعين عن حقوق المرأة.
- تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والجهات غير الحكومية الأخرى وضمان تمويل كافٍ للخدمات التمهيدي من منظمات المجتمع المدني.
- تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج، وتشمل المدارس، لإشراك الشباب وتوفير مساحات مادية وافتراضية آمنة للشابات للمشاركة في المجتمعات التطوعية والمحلية.

- مراجعة المناهج المدرسية ومحتويات الكتاب الدراسي للقضاء على القوالب النمطية الثقافية والاجتماعية القائمة على الجنس/ النوع الاجتماعي وتشجيع ثقافة المساواة بين النساء والرجال بتقديم نماذج نسائية متطورة وإيجابية لإظهار مواضعهن الفعالة وأدوارهن وشخصياتهن المتعددة في المنزل وفي الحياة العامة.
- ضمان تقرير واضح وكامل عن مشاركة النساء في كل مناحي الحياة العامة، وتشمل الخدمة العامة بالتوافق مع المعايير الدولية والمناهج المطورة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (النساء في الحوكمة المحلية).
- ضمان تجميع منتظم لبيانات الإحصائيات المحلية بشأن مشاركة النساء في صنع القرار على مستوى المنزل وفي نطاق الحياة العامة.
- البدء بالبحث النوعي لفهم ديناميكيات صنع القرار في المنزل، بالإضافة إلى بحث عن مشاركة النساء في مجال الناشطة والسياسة على الصعيدين المحلي والدولي، لفهم والتغلب على قيود القيادة.
- تقديم سياسات وبرامج وتخصيص مصادر كافية لمواجهة توزيع العمل غير العادل والقوالب النمطية القائمة على الجنس داخل المنازل.
- زيادة تخصيص مصادر من أجل برنامج سلام وأمن النساء وتنمية خطط العمل المحلية.
- تمويل منظمات المجتمع المدني المحلية لتنفيذ نشاطات محددة داخل نطاق خطط العمل المحلية الخاصة بالنساء والسلام والأمن لزيادة الكفاءة الرقابية للوزارات ذات الصلة (وزارة شؤون المرأة غالباً).
- خلق بيئة آمنة للنساء للمشاركة والانخراط بفاعلية في عمليات السلام.
- دمج الجنسين في كل عمليات العدالة الانتقالية على جميع الأصعدة.

تحليل واقعي للأوضاع التي تعيشها النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الدول العربية: الركيزة (٤): الرسائل والتوصيات الرئيسية المتعلقة بالمشاركة والقيادة

نظرة عامة

لقد تم التعطيم تاريخية على مشاركة النساء وقيادتهن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية برغم عقود من المشاركة في المجتمع والنشاط على الصعيدين المحلي والدولي والمشاركة السياسية الرسمية وغير الرسمية. ورغم التحسن الذي طرأ على مشاركة النساء الرسمية خلال العقد الماضي، ظلت التحديات قائمة الزخم، وهذا ليس أقل مما سببته جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ من توسيع الفجوات بين الرجال والنساء بالنسبة إلى التوظيف وأعمال الرعاية والتزامات الأسرة الملحوظة، كما كبحت بشدة، في بعض الحالات، وصول النساء للمجال العام

تغرات السياسة العامة

في حين قامت بلدان كثيرة في المنطقة برفع التحفظات التي أبدت بشأن الفقرة ٤ من المادة ١٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق في اختيار مكان الإقامة، وكذلك رفع أي قيود قانونية على حركة المرأة، ولا تزال لدى بعض البلدان في المنطقة أحكام قانونية في قانون الأحوال الشخصية قد تحد من قدرة المرأة على السفر مقارنة بالرجل. وتعد مجال المشاركة محدوداً بقوانين قيدت حرية النساء بالتجمع وتكوين الجمعيات والتعبير عن آراءهن في بعض البلدان في المنطقة. وعلى هذا النحو، فقد عانت الناشطات في مجال حقوق المرأة والمنظمات النسائية من ردود فعل عنيفة أدت إلى زيادة انعدام الأمن وتضييق نطاق حقوق الإنسان.

اعتماد تشريعات وسياسات تتيح المشاركة السياسية للمرأة، وتشمل أنظمة توزيع حصص المقاعد في البرلمان المحلي القائمة على النوع الاجتماعي وعلى مستوى الحكومة المحلية أو أنظمة حصص قوائم المرشحين القائمة على النوع الاجتماعي في البرلمان المحلي والتي توافق المعايير الدولية بنسبة ٥٠ في المئة.



عوائق النظام

في جميع أنحاء المنطقة، لا تزال النساء لم تصل بعد إلى المساواة مع الرجل على أي مستوى من مستويات الحكومة. وإلى جانب التحيز القائم على أساس النوع الاجتماعي والصور النمطية التي تسترشد بها هذه القرارات، تبين الأدلة أن مستويات الشفافية والافتقار إلى الإنصاف في التعيينات سيئة بشكل عام. وفي كثير من البلدان، يتم تعيين النساء في وزارات مخصصة لقضايا المرأة والطفل. وعلى الرغم من وجود بعض القيم المتطرفة في بعض الأحيان، غالباً ما يتم تعيين النساء كوزيرات في الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة أو في التنمية الاجتماعية أو ما يسمى بـ "الوزارات الميسرة"، مما يزيد من عدم تمكينهم. ويمكن تفسير انخفاض نسبة المناصب الوزارية التي تشغلها النساء على أنها تشغل سلطة سياسية أقل. وفي العديد من بلدان المنطقة، تُحتفظ السلطة غير المتناسبة في السلطة التنفيذية (بما في ذلك الوزارات)، وعلى هذا النحو، فإن قلة عدد النساء الوزيرات يعني بأن صوت النساء قليل عند اتخاذ القرارات.

ضمان تقرير واضح وكامل عن مشاركة النساء في كل مناحي الحياة العامة، وتشمل الخدمة العامة بالتوافق مع المعايير الدولية والمناهج المطورة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (النساء في الحوكمة المحلية)



الأعراف

إن التحيز بين الجنسين يعد أكثر انتشاراً في المنطقة بين الذكور والإناث مقارنة بالمتوسط العالمي؛ حيث يبلغ ٧٥٪ من النساء و ٩٠٪ من الرجال في المنطقة مقابل المستوى العالمي الذي يبلغ ٥٣٪ من النساء و ٦٤٪ من الرجال. ويؤدي ذلك إلى تفاقم الأدوار التقليدية للجنسين، مع إيلاء اهتمام كبير للأعمال المنزلية وتقديم الرعاية. وتتسم تصورات النساء بوصفهن قائدات، ولا سيما في القيادة السياسية، بقدر أكبر بكثير من السلبية في المنطقة مقارنة بالإحصاءات العالمية. ويعد انخفاض مستوى المشاركة المدنية ناجم عن التسلسل الهرمي التقليدي القائم على العمر وخيبة الأمل في المشاركة في العمل المدني والافتقار إلى الأماكن الآمنة و/أو الحذر من البرمجة التي ترعاها جهات أجنبية.

تقديم سياسات وبرامج وتخصيص مصادر كافية لمواجهة توزيع العمل غير العادل والقوالب النمطية القائمة على الجنس داخل المنازل.



حالات الطوارئ

تكون الأسر التي تعيلها نساء أكثر انتشاراً في البيئات المتأثرة بالنزاعات أو في بيئات النزوح، حيث تضطر الأسر إلى الفرار، وغالباً ما يكون ذلك دون وجود شخص ذكر قد يشارك أو لا يشارك في النزاع. ومنذ جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، تشارك الأجهزة النسائية الوطنية مشاركة إيجابية في التصدي للوباء فيما يتعلق بالإغاثة الاقتصادية. وبالنسبة للمنظمات النسائية غير الحكومية، أدى الوباء إلى تدهور ظروف العمل والقيود المفروضة على التنقل وانخفاض الموارد وزيادة المراقبة.

خلق بيئة آمنة للنساء للمشاركة والانخراط بفاعلية في عمليات السلام.



اتخاذ قرارات الأسرة

كثيراً ما تؤثر القضايا على مستوى الأسرة المعيشية على أهم القرارات الأساسية التي تتخذها الأسر، مثل قرار بدء أسرة جديدة وقرارات الرعاية الصحية ورعاية الأطفال والمسنين والتوظيف وعادات الإنفاق والإقامة والهجرة. ولا تزال هناك العديد من الحواجز التي تمنع النساء من ممارستن للاستقلال الذاتي الكامل. ويعتقد أكثر من نصف المستجيبين المتزوجين في المنطقة أنه ينبغي للزوج أن يكون هو دائماً صاحب الكلمة النهائية بشأن القرارات الأسرية. حيث يشعر الشباب بأنهم مستبعدون من الحياة العامة، وبالنسبة للعديد من الفتيات، يبدأ هذا الشعور بعدم تمكينهم في اتخاذ القرار في المنزل، كونها مقيدة علمهن بشدة.

البدء بالبحث النوعي لفهم ديناميكيات صنع القرار في المنزل، بالإضافة إلى بحث عن مشاركة النساء في مجال الناشطة والسياسة على الصعيدين المحلي والدولي، لفهم والتغلب على قيود القيادة.



الفرص المحدودة لمشاركة اليافعين

لا تتوفر سوى بيانات محدودة عن مشاركة الأطفال في الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية داخل المدارس، على الرغم من أن التقارير القطرية الموثوقة تشير إلى وجود فرص محدودة. وتشير البيانات الواردة من المنظمة الكشفية الوطنية للبلدان العربية إلى وجود حوالي ١٥٠,٠٠٠ كشافة بمشاركة فتيات تتراوح من صفر في المائة في عدة بلدان إلى أكثر من ٣٠ في المائة في جميع أنحاء قطر وفلسطين وحوالي ٤٠ في المائة في الجزائر ولبنان وعمان وحوالي ٥٠ في المائة في العراق وليبيا. واستناداً إلى البيانات التي تم جمعها من خلال نظم بيانات المنظمات غير الحكومية وشركاء الأمم المتحدة، فإن حوالي ١ مليون من المراهقين والشباب في منطقة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا، يقودون و/أو يشاركون في برامج المشاركة المدنية والاقتصادية.

تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج، وتشمل المدارس، لإشراك الشباب وتوفير مساحات مادية وافتراضية آمنة للشابات للمشاركة في المجتمعات التطوعية والمحلية.

المشاركة المدنية

تعد المشاركة المدنية بين الشباب - رجالاً ونساءً - في المنطقة هي الأقل في العالم. ولم يتطوع في مجتمعاتهم سوى ١٥٪ من الفتيات و ٢٢٪ من الفتيان. ويوجد هناك نسبة مئوية أكبر من الشباب الأعضاء في المنظمة المدنية، ولكن تعد الفجوة كبيرة نسبياً بين النساء والرجال: حيث يبلغ متوسط النساء ١٣٪ والرجال ٢٢٪ من الأعضاء في المنظمات المدنية. وتكون قدرة الشابات على المشاركة في أي نوع من أنواع المشاركة المدنية محدودة بسبب كل من الأعراف التقليدية القائمة على النوع الاجتماعي والعمر وقلة الفرص المتاحة للمشاركة. ويعوق تقلص الحيز المدني المشاركة الفعالة للمرأة في المجتمع المدني.

تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والجهات غير الحكومية الأخرى وضمان تمويل كافٍ للخدمات التمهيدي من منظمات المجتمع المدني.

المجتمع المدني

تضطلع النساء بدور مؤثر في الحياة العامة خارج المؤسسات العامة الرسمية من خلال مشاركتهن في المنظمات النسائية والحركات النسائية، وكذلك في المشاركة المدنية الأخرى، بما في ذلك وسائل الإعلام والنقابات العمالية والأوساط الأكاديمية. ومن خلال هذه القنوات، تعمل النساء والمدافعين عن المساواة بين الجنسين بنجاح على تعزيز التشريعات والآليات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وإلغاء القوانين التمييزية ضد النساء. وهم يؤدون دوراً حاسماً في مطالبة متخذي القرار بمسؤولية احترام حقوق الإنسان للنساء والفتيات. ووفرت الانتفاضات العربية بيئة تحدد فيها النساء القوالب النمطية وكسرت فيها الأعراف الثقافية بمشاركتهن في سجلات البيانات العامة حيث يوجد بها أكثر من ٣٧٠ من الاحتجاجات التي تقودها النساء في منطقة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا ومنطقة الدول العربية منذ عام ٢٠١٥.

إزالة القيود القانونية والمالية على عمل منظمات المجتمع المدني وفرض حماية على كل المدافعين عن حقوق المرأة.

السلام والأمن

ومن خلال عمليات السلام في جميع أنحاء العالم، تبين أن مشاركة النساء هو أمر أساسي لإقامة السلام الدائم. واعتباراً من عام ٢٠١٩، لم يتم إقرار سوى سبع خطط عمل على المستوى القطري للنساء والسلام والأمن، وهي العراق وفلسطين والأردن وتونس ولبنان والسودان واليمن. ويلعب المجتمع المدني النسائي في المنطقة أيضاً دوراً هاماً في جدول أعمال المنظمة. ويلزم بذل جهود إضافية في تنفيذ جدول أعمال النساء والسلام والأمن، وذلك أساساً من خلال تمكين المؤسسات المسؤولة، مثل الأجهزة الوطنية للنساء، بما في ذلك من خلال التمويل. كما يلزم بذل المزيد من الجهود أيضاً لمشاركة فئات النساء الأصغر سناً في هذه العملية.

تمويل منظمات المجتمع المدني المحلية لتنفيذ نشاطات محددة داخل نطاق خطط العمل المحلية الخاصة بالنساء والسلام والأمن لزيادة الكفاءة الرقابية للوزارات ذات الصلة (وزارة شؤون المرأة غالباً).



العدالة الانتقالية

لم يتمكن سوى عدد قليل من الدول المتأثرة من استخدام عمليات العدالة الانتقالية لزيادة الاستقرار وإصلاح التشريعات والمؤسسات. وقامت عدة ولايات بإصلاح دساتيرها كجزء من العمليات الانتقالية، وكثيراً ما تم ذلك بمدخلات من المنظمات النسائية والناشطين؛ وشوهد ذلك في مصر والمغرب وتونس واليمن.

دمج الجنسين في كل عمليات العدالة الانتقالية على جميع الأصعدة.



النساء في الوزارات

لم تسن أي دولة حصة للنساء الوزيرات، وتختلف نسبة الوزيرات من صفر إلى ٥٠٪. وعلى المستوى التنفيذي، حققت المرأة مكاسب في المناصب الوزارية أو مناصب مجلس الوزراء. ومع ذلك، لم تصل النساء إلى المساواة مع الرجل على أي مستوى من مستويات الحكومة. إن أغلب بلدان المنطقة لديها أقل من ١٥٪ من المناصب الوزارية التي تشغلها النساء؛ ويعني بعدد أقل من النساء الوزيرات أن صوت المرأة قليل عندما يتم اتخاذ القرارات. وغالباً ما يتم تعيين النساء كوزيرات في الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة أو في التنمية الاجتماعية أو ما يسمى بـ "الوزارات الميسرة"، مما يزيد ذلك من عدم تمكينهم. ويعد المعدل العام للنساء في المنطقة في القضاء هو أدنى معدل في العالم. وفي حين أنه لا توجد قوانين في المنطقة تمنع المرأة من أن تصبح قاضية أو محامية، فإن الأعراف الاجتماعية في العديد من البلدان تمنع النساء عن العمل و/أو ممارسة مهنة في المجال القانوني. غير أنه في بعض الحالات، تحققت مكاسب كبيرة في تمثيل النساء في القطاع القانوني/القضائي بسبب الجهود الهادفة إلى دعم التعليم القانوني وتحديد حصص للإناث في القطاع القانوني/القضائي. وفي الوقت نفسه، ساعدت عدة مبادرات على الصعيد الإقليمي على إنشاء شبكات من القاضيات بقيادة منظمات مثل الشبكة القانونية للمرأة العربية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحث ولجنة الحقوقيين الدولية والمنظمة الدولية لقانون التنمية.



المشاركة السياسية والتمثيل السياسي

حصلت النساء على الحق في التصويت في جميع البلدان. ومع ذلك، كانت النساء أقل عرضة للتصويت بنسبة تتراوح ما بين ٦ و١٨ في المائة من الرجال. وفي بعض البلدان، يمكن لعملية التسجيل وتحديد الهوية أن تسبب قضايا للمرأة. وتعد الأعراف الاجتماعية والثقافية التي تحيط بالمرأة في السياسة متشابهة إلى حد كبير في جميع أنحاء المنطقة حيث تلعب دوراً حاسماً في التأثير على القرارات التي تتخذها النساء بشأن المشاركة في العملية السياسية. وتتسم تصورات النساء بوصفهن قائدات، ولا سيما في القيادة السياسية، بقدر أكبر بكثير من السلبية في المنطقة مقارنة بالإحصاءات العالمية. ويوجد أكثر من ٩٠٪ من الرجال في المنطقة يعتقدون أن الرجال هم من يصنعون القيادات على أفضل وجه ولا يوافقون على أن حقوق المرأة أمر أساسي، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٦٤٪. ويعد العنف ضد المرأة في السياسة هو سبب آخر في محدودية مشاركة النساء، وتعرض حوالي ٨٠٪ من البرلمانيات في المنطقة العربية إلى شكل أو أكثر من أشكال العنف، وأفادت ٣٢٪ منهن بأنهن تعرضن للتحرش على الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي. وكان تطبيق نظام الحصص هو وسيلة هامة لتمكين الدول العربية من ضمان مشاركة النساء في العملية الانتخابية. وقامت ٣٣٪ من بلدان المنطقة بتخصيص حصص للمرشحين بموجب الأحكام القانونية، وحجزت ٥٨٪ من البلدان مقاعدها في الهيئة التشريعية.

اعتماد تشريعات وسياسات تتيح المشاركة السياسية للمرأة، وتشمل أنظمة توزيع حصص المقاعد في البرلمان المحلي القائمة على النوع الاجتماعي وعلى مستوى الحكومة المحلية أو أنظمة حصص قوائم المرشحين القائمة على النوع الاجتماعي في البرلمان المحلي والتي توافق المعايير الدولية بنسبة ٥٠ في المئة.



حالة المشاركة والقيادة – النقاط الرئيسية

في ١٤ بلداً، تُمنح النساء المتزوجات من السفر بحرية داخل بلدنهم

تحتاج النساء الإذن من ولي الأمر للزواج

تطبيق نظام الحصص لضمان مشاركة المرأة في العملية الانتخابية

تمتثل ٧ بلدان فقط لخطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن

الحد من مجال المشاركة بموجب القوانين التي قيدت حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير في بعض البلدان

السياسات /
التشريعات

التمويل المحدود لخطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن، وخاصة في حالات الطوارئ

مشاركة المجتمع المدني النسائي في المنطقة بنشاط في برامج المرأة والسلام والأمن

عدم المساواة بين الجنسين على أي مستوى من مستويات الحكومة

تعاني الأجهزة الوطنية للمرأة من نقص التمويل

ضعف مستويات الشفافية وانعدام الإنصاف في التعيينات

النظم /
السياسات

تحد الفجوات بين الرجال والنساء من حيث التوظيف والالتزامات الأسرية المتصورة من إمكانية وصول النساء إلى المجال العام

يعتقد ٥٠ في المائة من السكان المتزوجين أنه ينبغي دائماً أن يكون الزوج هو صاحب الكلمة النهائية بشأن قرارات الأسرة (ويقرب إلى ١٠٪ في المناطق الريفية)

قدرة الشبابات على الانخراط في المشاركة المدنية محدودة بسبب الأعراف الجنسانية التقليدية وقلّة الفرص المتاحة للمشاركة

يشكل التحيز القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة ٧٥٪ من النساء و ٩٠٪ من الرجال، مقارنة بالمستوى العالمي البالغ ٥٣٪ من النساء و ٦٤٪ من الرجال.

الأعراف
الاجتماعية

حالات الطوارئ

يؤدي الصراع إلى تضييق أزمة جودة التعلم وتعزيز أوجه عدم المساواة الموجودة بالفعل داخل نظام التعليم الرسمي، وتعاني الفئات المهمشة من الأطفال، بمن فيهم الفتيات والشابات، من الحرمان بشكل غير متناسب، ولا يزال الوصول إلى التعليم في حالات الطوارئ يشكل تحدياً؛ بما في ذلك المدارس المتضررة أو المدمرة

يشكل العبء الواقع على كاهل المرأة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي عائقاً أمام المشاركة في القوى العاملة

يوجد ٣ من بين كل راضيات عن حرية الاختيار.

تعد النساء هي المعدل الأقل في العالم في القضاء (حيث تتراوح بين ٥٥٪ في البحرين و ١٣٪ في المغرب).

يمكن للزواج أن يعزز الأدوار النمطية للجنسين التي تؤثر على قرارات المرأة بشأن العمل والحياة العامة

زيادة الدخل ترتبط بحرية اتخاذ القرارات في الحياة



إن المشاركة المدنية بين الشباب هي الأقل في العالم حيث بلغ التطوع ٩٪ وبلغت نسبة الأعضاء في المجتمع المدني ١٣٪. يزيد مستوى التعليم من فرص المشاركة المتكافئة التي تشارك في الواجبات المنزلية

محدودية فرص الحصول على المهارات القابلة للتقل

الاستقلالية المحدودة وسلطة اتخاذ القرار على مستوى الأسرة المعيشية

قلة احتمالية تصويت النساء في المنطقة بنسبة تتراوح بين ٦ و ١٨٪ مقارنة بالرجال

في المتوسط، تشعر النساء بأنهن أقل أماناً في مدينتهن عن الرجال (زادت في حالات الطوارئ)

تعد النساء هي المعدل الأقل في العالم في القضاء (حيث تتراوح بين ٥٥٪ في البحرين و ١٣٪ في المغرب).

يمكن للزواج أن يعزز الأدوار النمطية للجنسين التي تؤثر على قرارات المرأة بشأن العمل والحياة العامة

يشكل العبء الواقع على كاهل المرأة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي عائقاً أمام المشاركة في القوى العاملة

يوجد ٣ من بين كل راضيات عن حرية الاختيار.

القضايا

شارك حوالي ٦٠٪ في أنشطة التعاون الاقتصادي والتنمية على مستوى الأسر المعيشية

يبدأ عدم تمكن الفتيات وإحساسهن بأهن خارج الحياة العامة في المنزل، حيث غالباً ما تكون سلطة اتخاذ القرار مقيدة عليهن بشدة

إن المشاركة المدنية بين الشباب هي الأقل في العالم حيث بلغ التطوع ٩٪ وبلغت نسبة الأعضاء في المجتمع المدني ١٣٪.

يزيد مستوى التعليم من فرص المشاركة المتكافئة التي تشارك في الواجبات المنزلية

محدودية فرص الحصول على المهارات القابلة للتقل

الاستقلالية المحدودة وسلطة اتخاذ القرار على مستوى الأسرة المعيشية

قلة احتمالية تصويت النساء في المنطقة بنسبة تتراوح بين ٦ و ١٨٪ مقارنة بالرجال

في المتوسط، تشعر النساء بأنهن أقل أماناً في مدينتهن عن الرجال (زادت في حالات الطوارئ)

تعد النساء هي المعدل الأقل في العالم في القضاء (حيث تتراوح بين ٥٥٪ في البحرين و ١٣٪ في المغرب).

يمكن للزواج أن يعزز الأدوار النمطية للجنسين التي تؤثر على قرارات المرأة بشأن العمل والحياة العامة

يشكل العبء الواقع على كاهل المرأة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي عائقاً أمام المشاركة في القوى العاملة

يوجد ٣ من بين كل راضيات عن حرية الاختيار.

زيادة الدخل ترتبط بحرية اتخاذ القرارات في الحياة

تمهيد

تمهيد

الصريحة التي شاركت بها المرأة في هذه الجهود في المنطقة (ولا سيما كموظفات عسكريات أو موظفات إنفاذ القانون). وهناك عدة مفاوضات محددة وعمليات تسوية جارية في المنطقة، ومن ثم فإن دور النساء في حل هذه النزاعات لم يظهر بعد

تكافح أيضاً هذه الركيزة بشكل خاص مع مختلف أنظمة الحكم في المنطقة، فيما يتعلق بتنوع مستويات المشاركة العامة. وهذا النطاق الواسع من أساليب الحكم والفرص المتاحة للنساء في الحياة العامة يصعب التحليلات الإقليمية. ورغم هذه التحديات، يقدم هذا الفصل لمحة إقليمية عن دور النساء والفتيات في الحياة العامة. وحسب تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، سدت المنطقة الفجوة بين الرجال والنساء بنسبة ٦ في المائة تقريباً في المتوسط، قياساً بأربع فئات: المشاركة والفرص الاقتصادية، والتحصيل العلمي، والصحة والبقاء، والتمكين السياسي.^{٩٠٥}

تتناول هذه الركيزة مشاركة المرأة والفتاة وقيادتهما في الحياة المنزلية والحياة العامة، وتغطي طائفة واسعة من الموضوعات، من ديناميات الأسرة إلى المشاركة المجتمعية إلى المناصب العامة إلى مفاوضات النزاعات وصنع السلام. وفي حين أن هذا الفصل يهدف إلى تقديم تحليل واسع النطاق لمشاركة النساء، ظهرت عدة قيود. ولم تُجمع سوى بيانات قليلة عن النساء على الصعيد المحلي، بما في ذلك المشاركة في الهيئات البلدية، والمجالس القبلية أو المجتمعية، ومجالس الإدارة، على مستوى البلدية، أو غيرها من المجالس المحلية. إضافة إلى ذلك، لم تستكشف - أو تفقد - المنشورات الموارد المتاحة للنساء اللواتي يسعين إلى المشاركة في العمليات السياسية. كما يتم استكشاف دور المرأة في السلام والأمان في هذه الركيزة؛ ومع ذلك، لا توجد سوى موارد قليلة تتناول الطرق

الجدول ٤،١:

المنتدى الاقتصادي العالمي - التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين

البلد	الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	رتبة عام ٢٠٠٦	نتائج عام ٢٠٠٦	التصنيف في عام ٢٠٢٠	مجموع النقاط في عام ٢٠٢٠	النسبة المئوية للزيادة
البحرين	بلدان مجلس التعاون الخليجي	١٠٢	٠,٥٨٩	١٣٣	٠,٦٢٩	٦,٧٩ في المائة
الكويت		٨٦	٠,٦٣٤	١٢٢	٠,٦٥	٢,٥٢ في المائة
عُمان		١٤٤			٠,٦٠٢	
قطر		١٣٥			٠,٦٢٩	
المملكة العربية السعودية	المتوسط دون الإقليمي	١١٤	٠,٥٢٤	١٤٦	٠,٥٩٩	١٤,٣١ في المائة
الإمارات العربية المتحدة		١٠١	٠,٥٩٢	١٢٠	٠,٦٥٥	١٠,٦٤ في المائة
المتوسط دون الإقليمي			٠,٥٨٥		٠,٦٢٧	٨,٥٧ في المائة
جيبوتي	البلدان الأقل نمواً	لا توجد بيانات				
الصومال		لا توجد بيانات				
السودان		لا توجد بيانات				
اليمن		١١٥	٠,٤٥٩	١٥٣	٠,٤٩٤	٧,٦٣ في المائة
المتوسط دون الإقليمي		٠,٤٥٩		٠,٤٩٤	٧,٦٣ في المائة	
الجزائر	المغرب العربي	٩٧	٠,٦٠٢	١٢٠	٠,٦٣٤	٥,٣٢ في المائة
ليبيا		لا توجد بيانات				
المغرب		١٠٧	٠,٥٨٣	١٤٣	٠,٦٠٥	٣,٧٧ في المائة
تونس		٩٠	٠,٦٢٩	١٢٤	٠,٦٤٤	٢,٣٨ في المائة
المتوسط دون الإقليمي		٠,٦٠٥		٠,٦٢٨	٣,٨٢ في المائة	
مصر	المشرق العربي	١٠٩	٠,٥٧٩	١٣٤	٠,٦٢٩	٨,٦٤ في المائة
إيران		١٠٨	٠,٥٨	١٤٨	٠,٥٨٤	٠,٦٩ في المائة

^{٩٠٥} المنتدى الاقتصادي العالمي، "التقرير العالمي للفجوات بين الجنسين لعام ٢٠٢٠ (Global Gender Gap Report 2020)".

العراق	١٥٢	٠,٥٣
الأردن	١٣٨	٠,٦٢٣
لبنان	١٤٥	٠,٥٩٩
دولة فلسطين	لا توجد بيانات	
سوريا	١٥٠	٠,٥٦٧
المتوسط دون الإقليمي	٠,٥٩	٠,٥٨٩
		٠,٠٠١ في المائة

المصدر: "الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية في اليمن (Yemen DHS)" عام (٢٠١٣)، و"الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية في مصر (Egypt DHS)" عام (٢٠١٤)، و"الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية في الأردن (Jordan DHS)" عام (٢٠١٨)

تميل الأسر التي تعيلها نساء إلى أن تكون أكثر انتشاراً في البيئات المتأثرة بالنزاعات أو في بيئات الزواج، حيث تضطر الأسر إلى الفرار، وغالباً ما يكون ذلك دون وجود شخص ذكر قد يشارك أو لا يشارك في النزاع. ورغم أن البيانات لا تزال ضئيلة بشأن ذلك، فإن المؤشرات الواردة من لبنان تشير إلى أن المناطق التي تضم أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين لديها نسبة أكبر من الأسر التي تعيلها نساء: فمنطقة بعلبك الهرمل (بالقرب من الحدود السورية) تتضمن نسبة ٣٢% من الأسر التي تعيلها نساء، مقارنة ببيروت التي تتضمن نسبة ٧,٣%، وفي حالة مصر والأردن، في حين أن العدد المرتفع قد يكون سببه إدماج اللاجئين السوريين، فإنه قد يكون مرتبطاً أيضاً بالعدد الكبير من الأزواج المهاجرين بحثاً عن فرص العمل. وقد يؤثر هيكل الأسرة وعلاقتها بالأسرة الممتدة الأوسع نطاقاً في قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المتعلقة برهاية أسرهم المباشرة.

فيما يأتي استكشاف للقوانين والسياسات والمعايير المتعلقة بمشاركة المرأة وقيادتها على مستوى الأسرة. وسيتناول ذلك الزواج والأسرة بصورة أعم، إلى جانب اتخاذ القرارات بشأن واجبات الأسرة والإنفاق والعمالة والجنسية. وتتسم كل من هذه المسائل بأهمية حاسمة لفهم دور النساء على مستوى الأسرة، ولها كذلك تأثير في قدرة النساء على الإسهام بصورة كاملة في مجتمعها وبلدها.

الزواج والأسرة

من نواحٍ كثيرة، يشكل الزواج أحد أهم القرارات التي تواجه النساء. ويمكن للحالة الاجتماعية أن تغير ديناميات الاختيار في حياة المرأة، كما تغير غالباً الطريقة التي يُنظر بها إليها أمام القانون. ويجلب الزواج أيضاً الأعراف والتوقعات الاجتماعية والثقافية، ما يدفع النساء أكثر من الرجال غالباً إلى اختيار ألا يعملن خارج المنزل. وإضافة إلى ذلك، فإن ديناميات بدء تكوين الأسرة والتوقعات المتعلقة برعاية الطفل ستؤثر أكثر في قراراتهن المتعلقة بالعمل والحياة العامة.

ويوجز الجدول أعلاه الرتب والنتائج من بلدان المنطقة طبقاً للفجوات بين الرجال والنساء في الفئات الأربع المذكورة أعلاه. وأحرزت المنطقة بعض التقدم نحو سد الفجوة بين الجنسين، لكن لم يصل أي بلد في المنطقة إلى رتبة أعلى من رتب ١٢٠ بلداً من بين ١٥٣ بلداً شملها التقرير. وتسهم النتائج السيئة في الفئات الأربع كلها، إلى جانب استمرار النزاعات وانخفاض النتائج الصحية في تدني الترتيب. وللإطلاع على استكشاف أكثر تفصيلاً للنساء والفتيات في قوة العمل، ارجع إلى الركيزة ٢.

المشاركة والقيادة والاستقلال الذاتي على مستوى الأسرة

عند مناقشة المشاركة والقيادة على مستوى الأسرة، من المهم أولاً تحديد معايير ما يعنيه مستوى الأسرة. يعني -بصفة عامة- أن الأسرة تشمل الأشخاص الذين يعيشون في سكن واحد، ويشتركون في الموارد والغذاء، ويقبلون عموماً برب أسرة مشترك.^{٩٠٦} ونظراً إلى تفاوت ديناميات هيكل الأسرة المتأثرة بمشروعية الزواج المتعدد في العديد من البلدان، وكذلك حركات الهجرة واللجوء في جميع أنحاء المنطقة، فإن تعريفات الأسر قد تختلف اختلافاً كبيراً، ما يصعب إجراء الإحصاءات والدراسات على مستوى الأسرة بدرجة كبيرة. ولذلك، فإن المعلومات التمهيدي على مستوى الأسرة تستند إلى أفضل التقديرات للمنطقة وإلى إحصاءات موثوقة قدر الإمكان، وإلى بيانات نوعية تم تجميعها في جميع أنحاء المنطقة تمثل مختلف تجارب النساء والفتيات.

ومن المهم أيضاً أن نسلط الضوء على وجود الأسر التي ترأسها الإناث، والتي قد تشتمل على معدلات الأسر التي ترأسها أرملة أو مطلقة، أو غيرها من الأسر التي لا يوجد فيها رب للأسرة من الذكور (كما هو الحال بسبب الهجرة). ويُعتقد كثيراً أن الإناث المعيلات للأسر يتمتعن بسلاطات أكبر لصنع القرار أو يتمتعن بقدر أكبر من التمكين. ولكن، قد لا يكون هذا الاعتقاد صحيحاً لأنه ينبغي أن يكون مدروساً في السياق ويُنظر فيه مع الاتجاهات الأخرى كالهجرة أو النزاع.

الجدول ٤,٣

النسبة المئوية للأسر التي تعولها نساء

البلد	النسبة المئوية للأسر التي تعولها نساء
مصر	١٣ في المائة
الأردن	١٣ في المائة
اليمن	٨ في المائة

^{٩٠٦} 'Do Household Definitions Matter in Survey Design' Beaman and Dillon,

^{٩٠٧} 'Unpacking Gendered Realities in Displacement: The Status of Syrian Refugee Women in Lebanon' IPSOS Group SA,

أخرى. إضافة إلى ذلك، تمنح بعض القوانين النساء حقوق حضانة حتى سن معينة من عمر الطفل، وتختلف باختلاف جنسهن. ففي الصومال، على سبيل المثال، تُمنح النساء حضانة أطفالهن حتى سن ١٠ أعوام للفتيات و١٥ عاماً للفتيات. وفي مصر، تحتفظ النساء بحضانتهم للأطفال حتى سن ١٥ سنة بالنسبة إلى الفتيات والفتيات على حد سواء، وهو الوقت الذي تنتقل فيه حضانة الأطفال إلى أبهم. وفي حالات عديدة، تم تعديل القوانين لضمان أن يتمكن الأطفال بعد بلوغهم السن المحددة من أن يقرروا أين يرغبون في العيش (كما في البحرين على سبيل المثال) أو أن يمدد القاضي فترة الحضانة إلى سن ١٨ أو إلى أن تزوج الفتاة بناءً على أفضل مصلحة للطفل (كما في العراق على سبيل المثال). ومع ذلك، فحتى عندما تُمنح النساء الحضانة، فإن الوصاية على الأطفال تظل غالباً مع الأب أو أسرة الأب في حال وفاته.^{٩١١} ويمكن أن تتعلق هذه الحقوق بالتسجيل في المدارس وغير ذلك من عمليات التوثيق الرسمية للأطفال.

اتخاذ القرارات الأسرية

يُنظر إلى اتخاذ النساء القرارات الأسرية غالباً على أنه مؤشر أساسي لتمكين النساء. وتؤثر القضايا على مستوى الأسرة غالباً في أهم القرارات الأساسية التي تتخذها الأسر، مثل: القرارات المتعلقة ببدء تكوين الأسرة، والرعاية الصحية، ورعاية الأطفال والمسنين، والعمل، وعادات الإنفاق، والإقامة، والهجرة. وتدل قدرة النساء على المشاركة المتساوية في عمليات اتخاذ القرار هذه أو قيادتهن على قدرتهن على الإسهام في القرارات التي تؤثر تأثيراً وثيقاً في الفرد والأسرة، وتمثل عاملاً أساسياً للقدرة الفردية على الإسهام في النمو الشامل.^{٩١٢}

وسيتناول هذا الفرع اتخاذ القرارات العامة داخل الأسرة. وفي الركيزة ١، يجري استكشاف القرارات المتعلقة بالصحة والرفاهية باستفاضة كبيرة. وفي الركيزة ٢، تعالج الأسباب المؤثرة في معدل مشاركة النساء والفتيات في التعليم والعمل.

وتوفر البيانات المأخوذة من استطلاعات الأسر- وإن لم تكن شاملة في جميع أنحاء المنطقة- رؤى متعمقة عن دور النساء في صنع القرار في الأسرة. وطبقاً للنتائج التي نشرت من الدورة الخامسة من الباروميتر العربي، يرى أكثر من نصف المشاركين المتزوجين في جميع البلدان، باستثناء المغرب، أنه ينبغي دائماً أن تكون للزوج الكلمة النهائية بشأن قرارات الأسرة. ومن المثير للاهتمام أن أغلبية النساء المشاركات في السودان، والعراق، والجزائر، ومصر، واليمن يتفقن مع لزوم أن تكون للزوج الكلمة النهائية فيما يتعلق بالقرارات الأسرية. وفي المنطقة، تزيد احتمالية اعتقاد المشاركين من المناطق الريفية عن نظرائهم الحضريين بنحو ١٠ درجات مئوية بأن القرارات النهائية ينبغي أن تؤول إلى الأزواج.^{٩١٣}

ومن المنظور القانوني، تحالفت الأعراف العالمية حول سن ١٨ سنة تقريباً بوصفه سن الموافقة القانونية على الزواج. وفي حين أن هذا هو الحال في المنطقة إلى حد كبير، فإن العديد من البلدان توفر خيارات الموافقة القضائية التي تمنح الإناث-والذكور في بعض الحالات- القدرة على الزواج في سن أصغر بموافقة الوالدين و/أو القضاء. للحصول على مزيد من المعلومات عن القضية المهمة المتعلقة بزواج الأطفال، يُرجى الرجوع إلى الركيزة ٣. وللإطلاع على مناقشة حول مدى تأثير الزواج في النساء والفتيات في القوة العاملة، يُرجى الرجوع إلى الركيزة ٢.

وتعدد الزوجات -حيث يتزوج الرجل أكثر من امرأة واحدة- من الممارسات القانونية في المنطقة، باستثناء تونس. والإحصاءات المتعلقة بالزواج المتعدد محدودة، لكن الاستطلاعات تشير إلى أن هذه الممارسة نادرة الحدوث، إذ أن نسبة حدوثها ٢ في المائة من الأسر في العراق واليمن وأقل من ١ في المائة في الجزائر وتونس وجيبوتي.^{٩١٤} وعندما تقرر المرأة الزواج، فإنها في أغلب البلدان تحتاج إلى إذن من ولي الأمر من أجل الزواج (عادة ما يكون والدها أو أخاها أو أي قريب آخر من الذكور الأحياء).^{٩١٥} بمجرد أن تزوج المرأة، قد يكون الطلاق خياراً إذا اختارت ترك زوجها، ولكن التشريع -وخاصة قوانين الأحوال الشخصية- يقيد هذا غالباً. وفي بعض الحالات، يتمكن الرجال من الطلاق بمجرد رفضهم زوجاتهم وطلب الطلاق. ومن ناحية أخرى، يجب على النساء أن يرفعن قضيتهم إلى المحكمة ويجب أن يُمنحن الطلاق من قبل السلطات القانونية استناداً إلى القضية المعروضة على المحكمة؛ وقد لا تتم الموافقة على الطلب.^{٩١٦}

وتشير بيانات أحد الاستطلاعات التي نشرها الباروميتر العربي إلى أن أغلبية المشاركين يدعمون اكتساب النساء حقوقاً متساوية في اتخاذ قرار الطلاق. والاستثناء من هذه القاعدة هو السودان، حيث إن ٤٥ في المائة فقط من السكان يعتقدون أن النساء ينبغي أن يتمتعن بحقوق متساوية في الطلاق. وبدعم سكان الحضري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية المساواة في الحقوق في الطلاق بمعدل يزيد بنسبة ١٠ في المائة تقريباً عن سكان الريف.

وفي المنطقة، تبقى الوصاية، ومنها التمثيل القانوني والإشراف على أصول الأطفال، إلى حد كبير من مسؤولية الأب أثناء الزواج وبعد الطلاق، بغض النظر عن له حقوق الحضانة، باستثناء ليبيا، حيث يتمتع كلا الوالدين بالوصاية على أطفالهما. أما الحضانة، التي تتعلق بتربية الأطفال وتوفير الرعاية، فهي إما أن تكون مشتركة أثناء الزواج أو تُمنح للأم. وفي أحيان كثيرة لا تُمنح حضانة أي طفل في حال الطلاق -أو حتى الوفاة- للأم صراحة. وفي حين أن العديد من بلدان المنطقة قد عدلت في الأعوام الأخيرة القوانين المتعلقة بحضانة النساء فيما يتعلق بالسن المحددة للأطفال، فإن النساء يفقدن حقهن غالباً في الحضانة إذا تزوجن مرة

^{٩١٤} Kramer, 'Polygamy Is Rare around the World and Mostly Confined to a Few Regions'

^{٩١٥} 'Policy in the Middle East and North Africa Women in Public Life: Gender, Law, and P'operation and Development, -The Organisation for Economic Co

^{٩١٦} 'Women in Public Life: Gender, Law, and Policy in the Middle East and North Africa'opment, operation and Deve-The Organisation for Economic Co

^{٩١٧} Ibid

^{٩١٨} مؤشرات الاستطلاع الديموغرافي والصحي، كما تم الوصول إليها من خلال واجهة برمجة تطبيقات البنك الدولي

^{٩١٩} Arab Barometer Wave V/Arab Barometer,

الجدول ٤,٢:

النسبة المئوية لتعداد المتزوجين الذين يرون أنه ينبغي أن تكون للأزواج الكلمة النهائية في جميع القرارات الأسرية

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	النسبة المئوية للرجال الذين يوافقون على ذلك	النسبة المئوية للنساء اللواتي يوافقن على ذلك
بلدان مجلس التعاون الخليجي	الكويت	٨٣ في المائة	٤٣ في المائة
المغرب العربي	الجزائر	٧٨ في المائة	٦٣ في المائة
	ليبيا	٧٦ في المائة	٥٠ في المائة
	المغرب	٥٩ في المائة	٣٤ في المائة
المشرق العربي	مصر	٨٣ في المائة	٥٥ في المائة
	العراق	٧٥ في المائة	٦٥ في المائة
	الأردن	٦١ في المائة	٤١ في المائة
	لبنان	٥٨ في المائة	٤٢ في المائة
	دولة فلسطين	٦٠ في المائة	٤٦ في المائة
	اليمن	٦٦ في المائة	٥١ في المائة
	السودان	٨٠ في المائة	٦٧ في المائة
البلدان الأقل نمواً			

المصدر: الدورة الخامسة من الباروميتر العربي

كبير للتدبير المنزلي وتقديم الرعاية. لكن هذه التوقعات يمكن في كثير من الأحيان أن توجد ضغوطات على النساء لكي يتخلين عن الدراسات العليا أو الوظائف لصالح الزواج وتربية الأطفال. وقد أظهرت الدراسات أن العمل المنزلي من دون أجريقع مباشرة على عاتق النساء في كل مرحلة من مراحل الحياة، غير أن هذه الفجوات تزداد وضوحاً بعد الزواج وتزداد أكثر بعد الولادة.^{٩١٥} وهذه الفجوات تتسع أيضاً في المجتمعات الريفية مقارنة بالمجتمعات الحضرية، وكذلك في المجتمعات الأكثر فقراً. لكن الفجوة تتضاءل مع ارتفاع مستوى التعليم لدى كل من الطرفين، ما يبين أنه مع حصول النساء (والرجال) على مزيد من التعليم، فإنهم يميلون إلى الدخول في شراكات أكثر إنصافاً (وإن لم تكن متساوية) يتم فيها تقاسم الواجبات الأسرية.^{٩١٦} وللاطلاع على مزيد من المناقشات بشأن عمالة النساء والعمل دون أجر، ارجع إلى الركيزة ٢.

وبالإضافة إلى القرارات المتعلقة بمسؤوليات الأسرة، تبين النتائج التي توصلت إليها الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية بالأردن أنه حتى عندما تشارك النساء في أنشطة مدرة للدخل، فإن قدرتهن على التحكم في مكاسبهن النقدية تختلف نوعاً ما عن الرجل.

وتوفر بيانات إضافية من الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية بالأردن ومصر مزيداً من الرؤية لقدرة المرأة على اتخاذ قرارات مستقلة بشأن الرعاية الصحية الخاصة بها، والمشتريات الكبيرة، وزيارة الأسرة والأصدقاء. وطبقاً لهذه البيانات، فإن ٥٨ في المائة من النساء المتزوجات حالياً ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً في مصر (٢٠١٤) و٧٧,٨ في المائة في الأردن (٢٠١٨) يقلن "إن لهن بمفردهن أو بصورة مشتركة الكلمة النهائية في القرارات الثلاثة (الرعاية الصحية الخاصة، والمشتريات الكبيرة، وزيارات العائلة، والأقارب، والأصدقاء)".^{٩١٤}

استقلال النساء الذاتي

إن قدرة النساء على المشاركة المالية على مستوى الأسرة مدفوعة بالعديد من العوامل المختلفة. وعلى الرغم من أن الإحصاءات تشير إلى تضييق الفجوة في الإسهامات المالية للنساء (ارجع إلى الركيزة ٢، قسم سبل كسب العيش لتحليل النساء في الاقتصاد)، فإن الفجوات الأخرى في المنطقة لا تزال مستمرة وتكون غالباً مدفوعة بالأعراف الاجتماعية والثقافية. ولا تزال الأدوار التقليدية للجنسين شائعة، مع إيلاء اهتمام

الشخص الذي يقرر كيفية التصرف في المكاسب النقدية للزوج		الشخص الذي يقرر كيفية التصرف في المكاسب النقدية للزوجة			
الزوج بشكل أساسي	الزوجة والزوج معاً	الزوجة بشكل أساسي	الزوج بشكل أساسي	الزوجة بشكل أساسي	الزوجة والزوج معاً
١٨,٦ في المائة	٧٣,٨ في المائة	٦,٩ في المائة	٤,٢ في المائة	٦٠,٩ في المائة	٣٣,٧ في المائة
٢٤,٩ في المائة	٦٥,٩ في المائة	٦,٤ في المائة	٧,٥ في المائة	٦٤,٧ في المائة	٢٥,٨ في المائة

٩١٤ USAID، 'DHS Model Questionnaire - Phase ٨'.

٩١٥ روبيانو ماتوليفيتش وفيولاز، "الاختلافات بين الجنسين في استخدام الوقت (Gender Differences in Time Use)".

٩١٦ المرجع نفسه

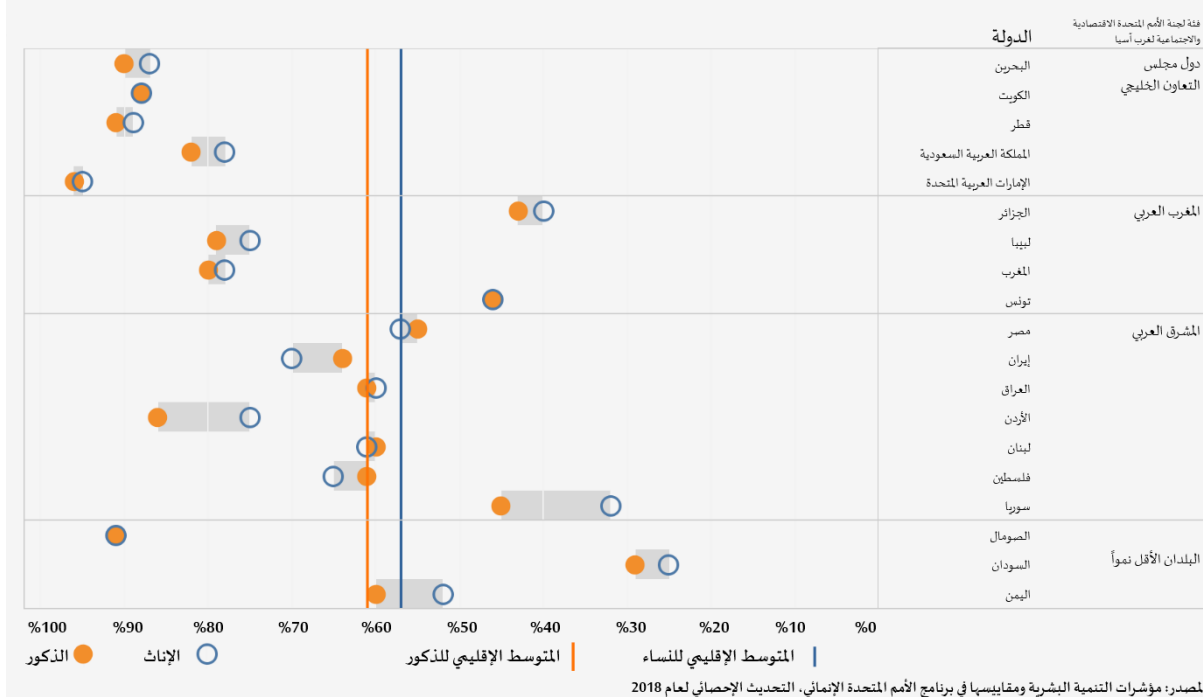
المناطق الحضرية بالأردن	١٤,٩ في المائة	٧٨,١ في المائة	٧ في المائة	٢,٣ في المائة	٥٠,٤ في المائة	٤٧,٢ في المائة
المناطق الريفية بالأردن	١٢,٢ في المائة	٨١ في المائة	٦,٧ في المائة	١,٣ في المائة	٦٨,٧ في المائة	٢٩,٩ في المائة

يرتبط جزء من قدرة النساء على الانخراط في منازلهن ومجتمعاتهن المحلية بالطريقة التي يخترنها أيضاً بحريتهن في اتخاذ تلك القرارات. وطبقاً لمؤشرات التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن النساء والرجال يظهران مستويات مماثلة من الرضا عن حرية الاختيار في المنطقة العربية (يبلغ المتوسط الإقليمي للنساء ٥٧ في المائة، والمتوسط الإقليمي للرجال ٦١ في المائة).

"الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية في مصر (Egypt DHS)"، عام ٢٠١٤ (الصفحات من ٢١٧ إلى ٢١٨) والدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية في الأردن (Jordan DHS)، عام ٢٠١٧ (الصفحات من ٢٤١ إلى ٢٤٢). البيانات التي عنوانها "أخرى" أو "مفقودة" لم يشملها الجدول

الشكل 1.4: الرضا عن حرية الاختيار

النسبة المئوية للمشاركين الذين أجابوا بأنهم "راضيون" على سؤال استطلاع غالوب العالمي الآتي: "هل أنت راضي عن حرية اختيارك أم لا فيما يتعلق بحياتك في هذا البلد؟"



قد رفعت التحفظات على الفقرة ٤ من المادة ١٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق في اختيار مكان الإقامة، وكذلك رفع أي قيود قانونية على تنقل النساء، فإن بعض بلدان المنطقة لديها بعض الأحكام القانونية في قانون الأحوال الشخصية التي قد تحد من قدرتهن على السفر مقارنة بالرجال. وفي ١٤ بلداً في المنطقة، تُمنع النساء المتزوجات من التنقل بحرية داخل بلادهن، في حين أن بلدين فقط يحدان من قدرة غير المتزوجات على السفر.^{٩١٧} تُعد قضايا التحرش والأمان مهمة أيضاً بالنسبة إلى النساء حتى يشعرن بالأمان في مجتمعاتهن. وتشعر النساء - في المتوسط - بأنهن أقل أماناً في مدتهن من الرجال، مع وجود أكبر الفجوات في سوريا واليمن. وفي اليمن على وجه الخصوص، تشعر الغالبية العظمى من الرجال، أي

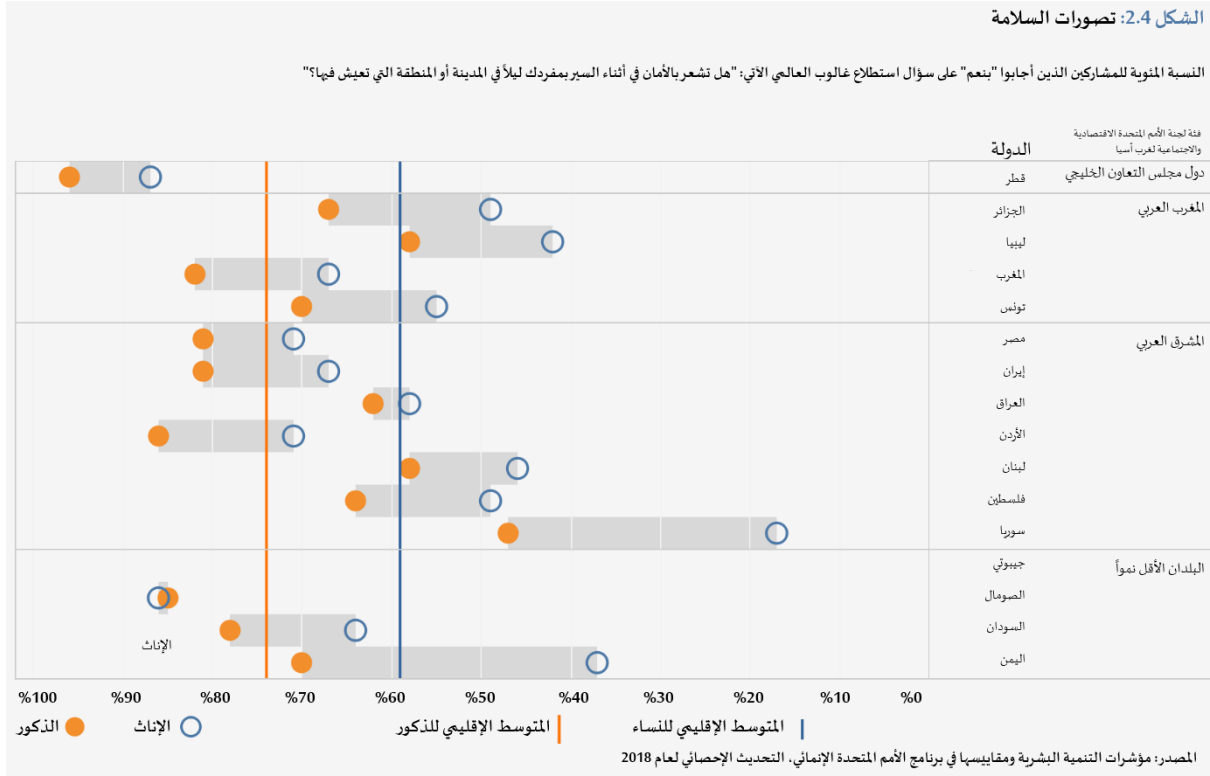
ويبدو أيضاً أن الرضا العام عن حرية الاختيار يرتبط إلى حد كبير بمستويات الدخل، وذلك لأن كلاً من الرجال والنساء في بلدان مجلس التعاون الخليجي (والبلدان الأكثر ثراءً) يظهران مستويات أعلى من الرضا مقارنة بالبلدان الأقل دخلاً. وقد يشير هذا إلى أن الوصول إلى موارد إضافية - من الدخل إلى البنية الأساسية - يلعب دوراً في كيفية اتخاذ النساء (والرجال) القرارات بشأن مستقبلهم.

وفي حين شهدت النساء على نحو متزايد فرصاً متزايدة خارج المنزل، مثل: زيادة أعداد الالتحاق بالقوى العاملة وزيادة التحصيل العلمي (ارجع إلى الركيزة ٢)، لا تزال هناك العديد من الحواجز التي تمنعهن من ممارسة استقلالهن الذاتي الكامل. وعلى الرغم من أن العديد من بلدان المنطقة

^{٩١٧} Women, Business, and the Law 'The World Bank, ٢٠٢٠. يشير التقرير تحديداً إلى أنَّ القيود قد تشتمل على ما يأتي: "...عند حاجة المرأة إلى إذن أو وثائق إضافية أو وجود زوجها أو الوصي لكي تسافر على الصعيد الداخلي... [أو] عندما يتعين على المرأة إبداء أسبابها في حالة ترك المنزل، أو عندما يُنظر إلى ترك المنزل من دون سبب وجيه على أنه عدم طاعة ذات عواقب قانونية، مثل: فقدان حقها في النفقة".

مئوية، مقارنة بنحو ٣١ درجة مئوية في سوريا و٣٢ درجة مئوية في اليمن. وفي المتوسط، يشعر ٥٩ في المائة من النساء و٧٤ في المائة من الرجال بالأمان في السير بمفردهم ليلاً. وهذا يؤكد مرة أخرى على اختلاف تجارب النساء في مناطق النزاعات مقارنة ببقية المنطقة، فضلاً عن الفجوات القائمة بالفعل بين الجنسين (ارجع إلى الشكل ٤،٢ أدناه).^{٩١٨} للاطلاع على مناقشة تفصيلية حول العنف ضد النساء والفتيات، ارجع إلى الركيزة ٣.

٧٠ في المائة تقريباً، بالأمان في السير ليلاً، بينما لا يشعر بهذا الأمان سوى ٣٨ في المائة فقط من النساء. وفي سوريا، يشعر أغلبية الرجال والنساء على السواء بعدم الأمان، غير أن الفجوة كبيرة على نحو مماثل، حيث يشعر ٤٨ في المائة من الرجال و١٧ في المائة من النساء بالأمان عند السير بمفردهم ليلاً. وفي تونس، تشعر ٥٤ في المائة من النساء بالأمان بالمقارنة بنسبة ٧٠ في المائة من الرجال، وهي فجوة لا تتجاوز ١٧ درجة



تتيح المشاركة في المجتمع المدني والعمل التطوعي للمشاركين فرصة الاقتراب كثيراً من مجتمعاتهم المحلية ومعرفة كيفية إيصال مطالبهم وتقدير العمل الجماعي. بالنسبة إلى الفتيات الصغيرات على وجه التحديد، تكون القدرة على المشاركة في المنظمات المحلية من خلال العمل التطوعي أمراً أساسياً لتوسيع آفاقهن ومساعدتهن على تنمية المهارات وتطوير الشبكات. بالنسبة إلى النساء الراشحات، تُعد مشاركتهن في المجتمع المدني جزءاً أساسياً من النشاط في المنطقة لأعوام عديدة. شهدت الانتفاضات العربية وما أعقبها من أثار ارتفاعاً في مشاركة الرجال والنساء على حد سواء، كما لعبت النساء أدواراً مهمة في تنظيم الجهود وحشدتها.

في الأقسام التي تلي ذلك، سنتناول قدرة النساء على المشاركة في المجتمع المدني والسياسة والحكومة على المستويين المحلي والوطني، واستكشاف الفرص والعوائق التي تحول دون مشاركة النساء وقيادتهن.

مشاركة المجتمع المدني على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني، والقيادة

إنَّ قدرة النساء على المشاركة في العملية السياسية ليست إحدى وظائف الأدوار الجنسانية فحسب، بل تعتمد أيضاً على هيكل البلد الذي يعيش فيه. وهذه الاعتبارات ذات أهمية رئيسة بالنسبة إلى قدرة النساء على المشاركة في السياسة على جميع المستويات. تواجه المنطقة اختلافات كبيرة في الظروف السياسية الحالية التي تواجه كل بلد. تنشغل العديد من البلدان (منها: سوريا واليمن وليبيا والعراق) بزاعات عنيفة طويلة الأمد؛ وبالنسبة إلى تونس، فإنها انتقلت إلى مرحلة الديمقراطية الكاملة؛ وبالنسبة إلى لبنان، فإنه بلد يتسم بديمقراطية طائفية تواجه تحديات كبيرة؛ وبالنسبة إلى دولة فلسطين، فإنها تعاني احتلالاً عسكرياً؛ وبالنسبة إلى باقي البلدان في المنطقة، تحكمها إلى حد كبير حكومات غير ديمقراطية تتفاوت في درجات المشاركة العامة.^{٩١٩} تعرض كل حالة من هذه الحالات آليات للمشاركة العامة تختلف اختلافاً كبيراً.

^{٩١٨} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مؤشرات التنمية البشرية ومقاييسها: التحديث الإحصائي لعام ٢٠١٨ (Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical) (Update)".

^{٩١٩} بيت الحرية، "الحرية في العالم لعام ٢٠٢٠: نضال بلا زعيم من أجل الديمقراطية (Freedom in the World 2020: A Leaderless Struggle for Democracy)".

حين أسهم ارتفاع وتيرة المراقبة في الحد بشكل أكبر من المساحة المخصصة للتنظيم، وتفاقم ظروف العمل السيئة، وانخفاض الموارد في وقت ارتفاع الطلب.^{٩١٧}

على الرغم من العقبات التي وُضعت في سبيل مجموعات المجتمع المدني والفجوات النسبية بين الجنسين، فإنَّ النساء قد أدت دوراً ريادياً في الحركات الاجتماعية. تضمَّن حشد المجتمع المدني أثناء الانتفاضات العربية التي شهدتها المنطقة، التي بدأت في عام ٢٠١٠، مستويات غير مسبوقه من المشاركة السياسية من قِبل المجموعات والمنظمات والأفراد التي تقودها النساء.

وقَّرت الانتفاضات العربية بيئة تمكَّنت فيها النساء من تحدي الصور النمطية وكسر الأعراف الثقافية من خلال المشاركة في المظاهرات العامة. نادت الحركات التي تقودها النساء في مصر ودولة فلسطين وتونس والسودان بتوسيع حقوق الإنسان والديمقراطية، وذلك من خلال البناء على عقود من النشاط المستمر حتى يومنا هذا.

في بعض السياقات، يؤدي تقليص الفضاء المدني إلى إعاقة المشاركة الفعالة للنساء في المجتمع المدني.^{٩١٤} تكون مساحة المشاركة محدودة بموجب القوانين التي تقيد حريات التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير في بعض البلدان. تفرض الإجراءات القانونية والإدارية عقبات لتسجيل المنظمات النسائية والمشاركة في التأييد وتلقي تمويل خارجي والإبلاغ عن مشكلات تتعلق بالحقوق في بعض السياقات. منذ عام ٢٠٠٨، ارتفع تمثيل المجتمع المدني في ٢٦ بلداً في حين تحسَّنت الظروف في ١٧ بلداً فقط.^{٩١٥}

تُعد المنظمات النسائية نشطة في الاستجابات لفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، ودعم أولئك الأشخاص الأكثر تضرراً من الناحية الاقتصادية، والتأكد من أنَّ مراكز الإيواء لا تزال مفتوحة أمام الناجيات من العنف المنزلي، ونشر رسائل الصحة العامة في المجتمعات المحلية.^{٩١٦} في الوقت نفسه، توضَّح المشاورات والتقييمات السريعة التي أجرتها الأمم المتحدة أنَّ الجائحة طرحت تحديات جديدة أمام منظمات حقوق النساء وأدت إلى تفاقم التحديات الموجودة سلفاً. بالنسبة إلى الكثير من المنظمات النسائية، فرَّضَ فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ قيوداً على التنقل في

تسجِّل البيانات في مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلَّحة وأحداثها ما يزيد على ٣٧٠ احتجاجاً قادته النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية منذ عام ٢٠١٥، تشتمل أمثلة ذلك على ما يأتي:^{٩٢٨}

- اليمن: تشكَّل رابطة أمهات المختطفين من الزوجات والأمهات اللواتي تُنظِّمن احتجاجات منتظمة خارج السجون وثكنات الجيش، مطالبين بالحصول على معلومات عن الأشخاص المختطفين قسراً والمعتقلين تعسفياً. نظَّمت الرابطة ما يزيد على ١٠٠ مظاهرة احتجاجية منذ عام ٢٠١٥.
- دولة فلسطين: في سبتمبر عام ٢٠١٩، قادت النساء الفلسطينيات مظاهرة لمدة ثلاثة أيام تُنَدِّد بتعرُّض ٢٩ امرأة للقتل بسبب العنف المنزلي منذ بداية عام ٢٠١٩. نظَّمت حركة "طلالات" المظاهرات، وهي مجموعة من نساء فلسطينيات مستقلات.
- السودان: في الثاني من يناير عام ٢٠٢٠، خرجت المئات من المتظاهرات في مسيرة في الخرطوم ضمن مظاهرة نظَّمتها نحو ٦٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني النسائية والحركات السياسية، وقد نادى بانضمام الحكومة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- تونس: في الثلاثين من نوفمبر عام ٢٠١٩، نظَّمت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في تونس احتجاجاً للتنديد بالعنف ضد النساء بوصفه جزءاً من حملة على الصعيد الوطني بشأن هذا الموضوع.

من أنَّ النساء تتحمل أحياناً وطأة النظام والاضطرابات الاجتماعية، فإنَّهن أيضاً قد برزن كرموز للثورة، مثل: ما حدث مؤخراً في السودان.^{٩٢٩}

بالنظر إلى الصورة المعقَّدة في المنطقة فيما يتعلق بالنشاط والحريات المدنية، فإنَّ التأثير في النساء غالباً يُعد شديداً بشكل خاص. على الرغم

^{٩١٤} تقرير CSW ٦٥ SG، نقلاً عن ويلدون وآخرين، "مشاركة النساء غير الرسمية (s informal participation/Women)".

^{٩١٥} ٣/٢٠٢٠/٦٤/CN، الفقرة ١٩٤.

^{٩١٦} تقرير CSW ٦٥ SG، نقلاً عن الأمم المتحدة، "المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي: الاستجابة للجوانب الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ (Shared Respo) COVID-19-economic aspects of COVID-nsibility, global solidarity: responding to the socio)", مارس ٢٠٢٠.

^{٩١٧} CSW ٦٥ SG، نقلاً عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ ومنظمات حقوق النساء (COVID-19-COVID and women's organizations rights)", موجز السياسة (القادم).

^{٩١٨} 'The Armed Conflict Location and Event Data Project' ACLED،

^{٩١٩} 's Revolution, Women Are Being Sidelined'After Fueling Sudan'Reilly،

جميع أنحاء المنطقة، ومن الصعب قياس ممارسات الإقبال على التصويت بالنظر إلى الأنواع المختلفة من الأنظمة السياسية والقيود المفروضة على المشاركة. في بعض البلدان، من الممكن أن تؤدي عملية التسجيل وتحديد الهوية إلى مشكلات للنساء. على سبيل المثال، يُطلب من جميع المصوتين التسجيل في قرى/بلدات أجدادهم، كما يُطلب من النساء المتزوجات التسجيل في قرى أزواجهن، ما يحد من أصواتهن في المجتمعات التي يعيش فيها.^{٩٣٢} منذ عام ٢٠٠٥، تسمح الكويت بمشاركة النساء في الانتخابات (كناخبة ومرشحة)، ويُنظر إلى أصواتهن في بعض الحالات على أنها ليست سوى امتداد لتفضيلات أزواجهن أو عائلتهن.^{٩٣٣} في المملكة العربية السعودية، شهد عام ٢٠١٥ أول مشاركة للنساء في التصويت والترشيح في الانتخابات.^{٩٣٤} ومع ذلك، كما في مثال الكويت، يلزم إجراء مزيد من المناقشة لفهم استقلالية النساء في التصويت من دون تأثير الأفراد الذكور في العائلة.

النساء في السلطتين الوطنية/التشريعية

بغض النظر عن النظام القانوني المعمول به في كل بلد من البلدان محل الدراسة، فقد نظم كل بلد عملية التصويت والمشاركة في السلطة التشريعية في الحكومة وتعيين المناصب الوزارية في الحكومة. في جميع البلدان المشمولة بالاستبيان، مُنحت النساء حق التصويت. ومع ذلك، فإن المشاركة في الهيئات التشريعية والمناصب الوزارية تعتمد اعتماداً كبيراً على كل من هيكل الحكومة والقوانين والسياسات المعمول بها.

من ضمن الطرق التي سعت من خلالها العديد من البلدان إلى ضمان مشاركة النساء في الهيئة التشريعية هي استخدام الحصص. كان تطبيق نظام الحصص من الطرق المهمة التي تمكنت من خلالها الدول العربية من مشاركة النساء في العملية الانتخابية (إن تمت). تعمل ثلاثة وثلاثون في المائة من البلدان في المنطقة بنظام حصص المرشحين المحددة بمقتضى القانون؛ وثمة مقاعد محجوزة في الهيئة التشريعية في ٥٨ في المائة من البلدان. تم سن نظام الحصص بطرق عديدة؛ حيث أدرجت ٣٦،٤ في المائة من البلدان نظام الحصص في الدستور، وتسبب ٨١،١ في المائة من البلدان قانوناً انتخابياً لتحديد الحصص.^{٩٣٥}

على مستوى الدولة، تبلغ نسبة النساء في البرلمان في تونس نحو ٢٥ في المائة تقريباً، استناداً إلى حصص الترشيح المطلوبة لقوائم الأحزاب.^{٩٣٦} في الجزائر، طالب قانون ١٢-٠٣ لعام ٢٠١٢ الأحزاب السياسية بإدراج المرشحات على رأس قوائمها الانتخابية. بدءاً من عام ٢٠١٧، تشكل المرأة ٢٧ في المائة من المجلس الشعبي الوطني.^{٩٣٧} وفي المغرب، أدى

بالنسبة إلى النساء، تكون مخاطر التحدّث علناً من الأمور المعقّدة في الغالب. وهذا معناه التحدّث ضد الأعراف التي تقيد الأنشطة الخاصة التي تقوم بها النساء عادةً، وتحدّثها. في بعض الحالات، من الوارد أن يتحدى النشاط الهويات القديمة المتبعة لكل من النساء والجماعات. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب النشاط ممارسة الضغط ضد المؤسسات القديمة، بغض النظر عن النوع الاجتماعي. بالنسبة إلى العديد من النساء، تجعل طبقات التعقيدات هذه المشاركة في أي نوع من العمليات السياسية صعبة.

التمثيل والمشاركة والقيادة السياسية

ثمة تاريخ طويل يتعلق بتأييد المجتمع المدني إدماج النساء في السياسة وتكامل حقوقهن وتمكينهن في الأطر القانونية والسياسية. ومع ذلك، مع وجود مجموعة من أنواع الحكومات، تعتمد خبرة النساء في السياسة اعتماداً كبيراً على نوع الحكومة الموجودة. وعلى الرغم من ذلك، هناك قواسم مشتركة حتى بين الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية. تتشابه الأعراف الاجتماعية والثقافية المحيطة بالمرأة في السياسة إلى حد كبير في جميع أنحاء المنطقة، كما تؤدي دوراً مهماً في التأثير في القرارات التي تتخذها النساء فيما يتعلق بالمشاركة في العملية السياسية. سيستكشف هذا القسم المشكلات التي تواجهها النساء في السياسة، من حيث كل من العقبات المعيارية التي تحول دون مشاركتهن إلى جانب التحديات القانونية والمتعلقة بالسياسية التي تواجهها النساء في السياسة.

الناخبات

نظراً إلى عمليات العرض المنتشرة على نطاق واسع للانتخابات عقب الانتفاضات العربية، تم التشاور بخصوص إعطاء النساء حق الانتخاب بجدية أكبر. ومع ذلك، فإن التقارير المبدئية المتعلقة بإقبال الناخبين ترسم صورة مخيبة للآمال إلى حد ما. في دراسة أجريت في أعقاب أول انتخابات ما بعد الفترة الانتقالية في مصر وليبيا وتونس، تبين أن مشاركة النساء كانت أقل بنسبة مئوية تتراوح بين ١٠ و ٢٥ في المائة مقارنة بالرجال.^{٩٣٠}

حسب بيانات الاستبيان التي نشرها الباروميتر العربي، تقل احتمالية تصويت النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية بنسبة تتراوح بين ٦ و ١٨ في المائة مقارنة بالرجال. في انتخابات ٢٠١٨ في مصر، مثلاً، أفاد نحو ٣٠ في المائة تقريباً من النساء بتصويتهن مقارنة بنسبة ٤٧ في المائة من الذكور.^{٩٣١} تختلف المشاركة السياسية في

^{٩٣٠} 'The Gender Gap in Political Participation in North Africa' Benstead and Lust,

^{٩٣١} 'Arab Barometer Wave V' Barometer, Arab

^{٩٣٢} 'd North Africa: Select Case Studies Voter Registration in the Middle East' Wang,

^{٩٣٣} المرجع نفسه

^{٩٣٤} صادق: "الأسئلة الأكثر تداولاً (FALQs)"

^{٩٣٥} المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات، "قاعدة بيانات الحصص الجنسانية (Gender Quotas Database)"

^{٩٣٦} المرجع نفسه ارجع إلى <https://www.idea.int/data/view/-quotas/country-tools/data/gender>

^{٩٣٧} المرجع نفسه ارجع إلى <https://www.idea.int/data/view/-quotas/country-tools/data/gender>

السودان (٣١ في المائة من النساء في البرلمان)^{٩٣٩} وجيبوتي (٢٦ في المائة)^{٩٤٠} والصومال (٢٤ في المائة)^{٩٤١} - قد طبقت جميعها نظام الحصص للنساء. استخدم العراق (٢٦ في المائة)، الذي كان أداءه جيداً نسبياً، نظام الحصص في عملياته الانتخابية.^{٩٤٢}

قانون ٥٩-١١ لعام ٢٠١١ إلى وجود ٢١ في المائة من المقاعد (٨١ من أصل ٣٩٥ مقعداً في مجلس النواب) تشغلها النساء في عام ٢٠١٦.^{٩٣٨} ومن المثير للاهتمام أن معظم البلدان الأقل نمواً، في المتوسط، يبدو أنها تحقّق أفضل أداء في المشاركة السياسية للنساء. وقد يرجع ذلك بشكل جزئي إلى أن البلدان الثلاثة الأقل نمواً ذات الأداء الجيد -

الجدول ٤،٤

الحصص القائمة على النوع الاجتماعي في النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط/شمال أفريقيا حسب نوع البرلمان

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	نوع البرلمان	الاحزاب السياسية الطوعية	نوع الحصص	تفاصيل الحصص الدستورية	تفاصيل الحصص القانونية الانتخابية
بلدان مجلس التعاون الخليجي	المملكة العربية السعودية	من غرفة واحدة	-	مقاعد محجوزة	✓	
المغرب العربي	الجزائر	من غرفتين	غير متوفر	حصص مرشحين مقررة		✓
	ليبيا	من غرفة واحدة	غير متوفر	حصص مرشحين مقررة		✓
	المغرب	من غرفتين	غير متوفر	مقاعد محجوزة		✓
	تونس	من غرفة واحدة	غير متوفر	حصص مرشحين مقررة	✓	✓
المشرق العربي	مصر	من غرفة واحدة	غير متوفر	لا توجد حصص مقررة		
	العراق	من غرفة واحدة	غير متوفر	مقاعد محجوزة	✓	✓
	الأردن	من غرفتين	غير متوفر	مقاعد محجوزة		✓
	دولة فلسطين	من غرفة واحدة	غير متوفر	حصص مرشحين مقررة		✓
	جيبوتي	من غرفة واحدة	غير متوفر	مقاعد محجوزة		✓
البلدان الأقل نمواً	الصومال	من غرفتين	غير متوفر	مقاعد محجوزة	✓	
	السودان	من غرفتين	غير متوفر	مقاعد محجوزة		✓

المصدر: معهد الديمقراطية والمساعدة الانتخابية

والمشكلات المالية والمتعلقة بالتوظيف تفرض تحديات يتعين على النساء مواصلة التصدي لها.

أكد الأمين العام في تقريره على أن نظام الحصص قد أسهم إسهاماً كبيراً في تحسين مشاركة النساء. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لدى البلدان التي تُقر نظام الحصص عدد أكبر من النساء في الحكومات وتمثيل متزايد.^{٩٤٣} هناك بعض الأدلة تفيد بأن نوع الحصص، بالإضافة إلى نوع الحكومة، لهما تأثير في مشاركة المرأة؛ حيث إن البلدان التي تتبع نظام المقاعد المحجوزة تميل إلى عدم تقديم أداء كتلك البلدان التي

تقتضي هذه السياسات تخصيص عدد معين من المقاعد للمرشحات، ويمكن تنظيمها من خلال طرق عديدة. سيستكشف القسم التالي هذه السياسات بالتفصيل. على الرغم من أن نظام الحصص أظهر جدواه في ارتفاع عدد النساء في الهيئات التشريعية، فإن هناك أدلة قليلة تفيد بأن هذا الأمر سيؤدي إلى نتائج تعود بالنفع على النساء من الناحية العملية. أجريت أبحاث قليلة لدراسة تأثيرات ارتفاع التمثيل السياسي للنساء في النتائج التنموية لهن. ومع ذلك، وبالنظر إلى النتائج المختلطة التي تم الاطلاع عليها في الفصول السابقة من هذا التقرير، فإنه يبدو أن ارتفاع أعداد المشرعات لا يقابله بالضرورة نتائج تنموية أفضل للنساء. لا تزال التحيزات الاجتماعية والثقافية، والعوائق القانونية والسياسية،

^{٩٣٨} المرجع نفسه ارجع إلى <https://www.idea.int/data-quotas/country-tools/data/gender>

^{٩٣٩} المرجع نفسه ارجع إلى <https://www.idea.int/data-quotas/country-tools/data/gender>

^{٩٤٠} المرجع نفسه ارجع إلى <https://www.idea.int/data-quotas/country-tools/data/gender>

^{٩٤١} المرجع نفسه ارجع إلى <https://www.idea.int/data-quotas/country-tools/data/gender>

^{٩٤٢} المرجع نفسه ارجع إلى <https://www.idea.int/data-quotas/country-tools/data/gender>

^{٩٤٣} مكتبة الأمم المتحدة الرقمية، "مشاركة النساء الكاملة والفعّالة وصنع القرارات في الحياة العامة، بالإضافة إلى القضاء على العنف، لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات: تقرير الأمين العام (Women's full and effective participation and decision-making in public life, as well as the elimination of violence, for the achievement of gender equality and the empowerment of all women and girls)", عام ٢٠٢٠.

إنَّ انخفاض نسبة المناصب الوزارية التي تشغلها النساء يمكن تفسيره بأنَّ النساء تحظى بسلطة سياسية أقل. في الكثير من البلدان في المنطقة، تحظى السلطة التنفيذية بسلطات هائلة (بما في ذلك الوزارات)؛ وعلى هذا النحو، فإنَّ انخفاض عدد الوزارات معناه ضعف أصوات النساء عند اتخاذ القرارات. تكلف النساء في الكثير من البلدان بالوزارات المعنية بمشكلات النساء والأطفال. على الرغم من وجود بعض الحالات الاستثنائية، فإنَّ النساء تُكَلَّفُ بمنصب الوزارات في الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة أو التنمية الاجتماعية أو ما يُسمى "بالوزارات الناعمة"، الأمر الذي يزيد من إضعافهن. شغلت النساء في مجلس الوزراء اللبناني، الذي سُكِّل في يناير ٢٠٢٠، مناصب وزيرات الدفاع والعدل والعمل، وهي وزارات كان الرجال يُكَلَّفون بها تاريخياً. في السابق، تضمَّن مجلس الوزراء اللبناني أيضاً وزيرة للداخلية.

تجدد الإشارة إلى أنه منذ جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، شاركت الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في استجابات جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية. في الجزائر، سُكِّلَت لجنة الأزمات الوطنية التي تضمَّنَت ممثلين من وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. وفي تونس، تعاونت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن مع وزارة المالية في الاستجابة للأزمة التي تستهدف النساء والجماعات الأخرى. شارك المجلس القومي للمرأة بفاعلية في تخطيط بعض الإجراءات اللازمة لتخفيف تأثير الأزمة في العاملين في القطاع غير الرسمي. وشارك المجلس القومي للمرأة أيضاً في إدماج المنظور الجنساني في الإجراءات الأخرى المتعلقة بالسياسة، كما أنَّ رئيس المجلس هو جزء من لجنة الطوارئ التي شكَّلتها الحكومة. وأخيراً، في الأردن، أصدرت اللجنة الوطنية الأردنية المعنية بشؤون النساء، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، موجزاً للسياسة يتناول التوصيات الواردة حول كيفية تقديم استجابة للجائحة تراعي النوع الاجتماعي.^{٩٤٥}

تتبع نظام حصص للمرشحين أو اختياري.^{٩٤٤} يبدو أنَّ الباحثين يوافقون على أنَّ نظام الحصص فعَّال لارتفاع التمثيل، ولكن يلزم إجراء مزيد من الأبحاث حول التأثير طويل الأمد لذلك التمثيل.

النساء في الحكومات

تكون مشاركة النساء على المستويين الوزاري والقضائي أكثر تنوعاً قليلاً. في بعض الحالات، تُقر البلدان نظام الحصص للنساء في السلطة القضائية. في وقت كتابة هذا التقرير، لم يُقر أي بلد مشمول بالدراسة حصصاً للوزارات، وتتراوح النسبة المئوية للوزارات بين صفر و ٥٠ في المائة.

على المستوى التنفيذي، في المناصب الوزارية أو ذات الصلة بمجلس الوزراء، حققت المرأة مكاسب كذلك. ومع ذلك، لا تزال النساء بحاجة إلى تحقيق التكافؤ مع الرجال على أي مستوى من مستويات الحكومة. وتستثنى من ذلك الإمارات العربية المتحدة؛ حيث تمثِّل النساء نسبة ٥٠ في المائة من البرلمان الوطني، المجلس الوطني الاتحادي. يُعد هذا المستوى من التمثيل من الأمور الاستثنائية في المنطقة، ولا يُترجم إلى مناصب وزارية. بدءاً من يناير ٢٠٢٠، كان لبنان لديه النسبة الأكبر من النساء على المستوى الوزاري بنسبة ٣٢ في المائة، تليه مصر بنسبة ٢٤ في المائة. تشغل النساء في غالبية البلدان في المنطقة أقل من ١٥ في المائة من المناصب الوزارية (ارجع إلى المعلومات البيانية أدناه).

ومن المثير للاهتمام أنَّ النساء في تونس، وهي واحدة من البلدان الأكثر نجاحاً من حيث تمثيل النساء في البرلمان الوطني، تشغل نسبة ٧ في المائة فقط من المناصب الوزارية فيها. وهنا يمكن للفرد رؤية تأثير نظام الحصص التشريعية؛ حيث يمكن للنساء تحقيق مكاسب هائلة فيما يتعلق بالتمثيل عندما يفرض القانون نظام الحصص هذا. ومع ذلك، عند عدم وجود نظام الحصص هذا، كان من الملاحظ انخفاض مستويات المشاركة.

^{٩٤٤} "Do Quotas Actually Help Women in Politics" Schramm, ٢٠١٩

^{٩٤٥} منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير في المساواة بين الجنسين واستجابات السياسة (COVID-١٩) (MENA region: impact on gender equality and policy responses crisis in the ١٩-COVID)", عام ٢٠٢٠.

معلومات بيانية: "المرأة في السياسة ٢٠٢٠: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Middle East & North Africa: Women in Politics) ٢٠٢٠" ^{٩٤٦}

المرأة في البرلمان	النسبة المئوية للنساء	النسبة المئوية للنساء في المقاعد	النسبة المئوية للنساء في مجلس النواب	النسبة المئوية للنساء في مجلس الشورى أو مجلس الشيوخ	النسبة المئوية للنساء في كلا المجلسين
الإمارات العربية المتحدة	50.0%	20/40	-	-	-
العراق	26.4%	87/329	49%	من 25 إلى 49%	-
جيبوتي	26.2%	17/65	-	-	-
الجزائر	25.8%	119/462	6.8%	9/32	24%
تونس	24.9%	54/217	-	-	-
الصومال	24.4%	67/275	24.1%	13/54	-
المغرب	20.5%	81/395	11.7%	14/120	19%
المملكة العربية السعودية	19.9%	30/151	-	-	-
ليبيا	16.0%	30/188	-	-	-
الأردن	15.4%	20/130	15.4%	10/065	-
مصر	15.1%	90/596	-	-	-
البحرين	15.0%	6/40	22.5%	9/40	14%
سوريا	12.4%	31/250	-	-	-
قطر	9.8%	4/41	-	-	-
الكويت	6.3%	4/63	-	-	-
إيران	5.9%	17/289	-	-	-
لبنان	4.7%	6/128	-	-	-
عمان	2.3%	2/86	17.4%	15/86	4%
اليمن	0.3%	1/301	2.7%	3/111	-
فلسطين	-	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	-

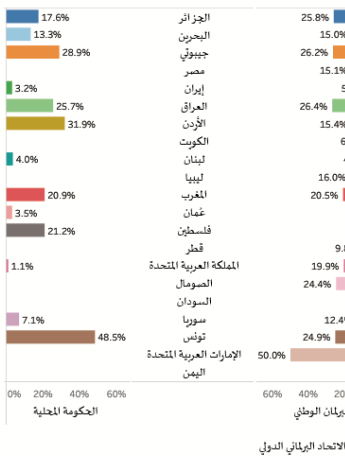
المتوسطات العالمية والإقليمية

لتمثيل المرأة في البرلمان

المتوسطات العالمية	مجلس النواب أو المجلس الأدنى	مجلس الشورى أو مجلس الشيوخ	كلا المجلسين
24.9%	24.9%	24.7%	24.9%
16.6%	17.5%	10.8%	16.6%

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء

البلدان غير مرتبة حسب الأجدية في اللغة العربية، وتُظهر نسبة النساء التي تشغل المقاعد في البرلمان الوطني (على اليسار) والحكومة الوطنية (على اليمين).



المرأة في المناصب الوزارية

تُصنّف البلدان وفق النسبة المئوية للنساء في المناصب الوزارية، ما يعكس التعيينات حتى 1 يناير 2020

النسبة المئوية للنساء	النساء	إجمالي الوزارات
32%	6	19
24%	8	33
21%	3	14
20%	4	20
19%	5	27
17%	4	24
16%	3	19
15%	5	33
14%	4	29
13%	4	30
13%	3	23
13%	3	23
11%	3	27
7%	1	14
7%	2	29
7%	2	31
6%	2	32
5%	1	22
4%	1	23
0%	0	22

٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، هدفاً للوصول إلى نسبة ٢٠ في المائة من النساء في السلطة القضائية، وهو ما تحقّق في عام ٢٠١٥؛ وقد وضع مجلس القضاء هدفاً لرفع التمثيل إلى ٢٥ في المائة.^{٩٤٧} شهد الأردن أيضاً ارتفاعاً ثابتاً في تمثيل النساء، بداية من ٤٨ قاضية في عام ٢٠٠٩ ووصولاً إلى ٢١١ قاضية في عام ٢٠١٨.^{٩٤٨} افتتحت الكويت مناصبها الوزارية للنساء بمنصب وزيرة العدل.^{٩٤٩} وقد حقّق لبنان تكافؤاً بين الجنسين بفاعلية؛ حيث بلغت نسبة القاضيات ٤٩ في المائة من القضاة، وتقلّدت بعضهن مؤخراً مناصب قضائية أعلى. وجاءت تونس (بنسبة ٤٣ في المائة) والجزائر (بنسبة ٤٢ في المائة) خلفه مباشرة. وقد أحرزت جيبوتي (بنسبة ٣٨ في المائة) والمغرب (بنسبة ٢٣ في المائة) والأردن (بنسبة ٢٢ في

النساء في قطاع العدل

على الرغم من عدم وجود قوانين في المنطقة تحظر تقلّد النساء مناصب القاضيات أو المحاميات، فإنّ الأعراف الاجتماعية في الكثير من البلدان لا تُشجّع النساء على العمل و/أو بدء مسيرة مهنية في المجال القانوني. ورغم ذلك، حُققت مكاسب مهمة في بعض الأماكن في مجال تمثيل النساء في القطاع القانوني/قطاع العدل، وترجع تلك المكاسب إلى الجهود المستهدفة المبذولة لدعم التعليم القانوني وتحديد حصص للإناث في القطاع القانوني/قطاع العدل.

يعود نجاح بعض البلدان في زيادة تمثيل النساء في قطاع العدالة بشكل جزئي إلى الجهود التي تبذلها الحكومات في هذا الشأن. على سبيل المثال، حدّدت الإستراتيجية الوطنية للنساء، التي انتهجها الأردن في الفترة من

^{٩٤٦} المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي.

^{٩٤٧} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region) (Beijing ٢٠١٦)."

^{٩٤٨} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "المرأة في السلطة القضائية في الدول العربية: إزالة العوائق، وارتفاع الأعداد (Women in the Judiciary in the Arab States) (Removing Barriers, Increasing Numbers) (Beijing ٢٠١٩)."

^{٩٤٩} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region) (Beijing ٢٠١٦)."

من ناحية أخرى كانت هناك العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي لتكوين مجموعات من القاضيات؛ وقد قادتها منظمات، مثل: الشبكة القانونية للنساء العربيات ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ولجنة الحقوقيين الدولية والمنظمة الدولية لقانون التنمية.^{٩٥٢}

المائة) أيضاً تقدماً ملحوظاً في الأعوام الأخيرة.^{٩٥٠} شهد عام ٢٠١٩ في السودان تعيين امرأة على رأس السلطة القضائية، وفي جيبوتي تعيين امرأة على رأس المحكمة العليا.^{٩٥١} توضح هذه التحركات الهائلة في فترة زمنية قصيرة نسبياً التقدم المُحرز في المنطقة، بالإضافة إلى نجاح الدفاع عن إدماج النساء.

الجدول XX:

المرأة في السلطة القضائية (٢٠١٩)

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	البلد	النسبة المئوية للقاضيات	عام البيانات	ملحوظات
	البحرين	٩	٢٠١٦	٧ من أصل ٤٩ (١٤,٢) في المائة من المدعين العامين من الإناث)
	الكويت	-	٢٠١٧	ليست هناك قاضيات ولكن هناك ٢٢ نائبة للمدعين. كما تعمل النساء في هيكل التحكيم التجاري، ولكنه لا يُعد من اختصاص السلطة القضائية.
بلدان مجلس التعاون الخليجي	عمان	-	٢٠١٧	ليست هناك قاضيات، ولكن تمثل النساء نسبة ٢٠ في المائة من المدعين العامين.
	قطر	١	٢٠١١	
	المملكة العربية السعودية	أقل من ١	٢٠١٨	هناك محكمة واحدة في المحكمة التجارية، ويُعد منصباً شبه قضائياً.
	الإمارات العربية المتحدة	أقل من ١	٢٠١٥	ليست هناك سوى أربع قاضيات، ولكن هناك مدعيات عامات كذلك.
	الجزائر	٤٢	٢٠١٧	تُستثنى من هذه الأرقام هيئة التقاضي وإدارة الدفاع العام، اللتين تقعان ضمن اختصاص السلطة القضائية ولكنهما لا تتألفان من مناصب تتعلق بالقضاء. تمثل النساء تمثيلاً جيداً في كلتا المؤسساتين؛ حيث تمثل نسبتهن بين الموظفين ٦١ في المائة و٦٨ في المائة على التوالي.
المغرب العربي	ليبيا	١٤	غير معروف	تمثل النساء نسبة ١٦ في المائة من المدعين العامين.
	المغرب	٢٣,٥	٢٠١٨	
	تونس		٢٠١٨	
	مصر	أقل من ١	٢٠١٨	
	العراق	٧	٢٠١٨	
المشرق العربي	الأردن	٢٢	٢٠١٨	تمثل النساء نسبة ٢,٧ في المائة من المدعين العامين.
	لبنان	٤٩,٣	٢٠١٨	تمثل النساء نسبة ٣٠ في المائة من المدعين العامين
	دولة فلسطين	١٧,٨	٢٠١٨	
	سوريا	١٧,٥	٢٠١٨	
	جيبوتي	٣٨,٦	٢٠٠٩	
البلدان الأقل نمواً	الصومال	-	٢٠١٨	
	السودان	١٢,٦	٢٠١٨	
	اليمن	١,٨	٢٠٠٦	
	الدول العربية	١٤		

^{٩٥٠} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "المرأة في السلطة القضائية في الدول العربية: إزالة العوائق، وارتفاع الأعداد (in the Arab States: Women in the Judiciary) Removing Barriers, Increasing Numbers"، عام ٢٠١٩.

^{٩٥١} صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والعدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، "تحليل التقدم المُحرز والتحديات في منطقة الدول العربية (Analysis of Progress and Challenges in the Arab States)", عام ٢٠١٩.

^{٩٥٢} المرجع نفسه

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، عام ٢٠١٩. "المرأة في السلطة القضائية في الدول العربية: إزالة العوائق، وارتفاع الأعداد (Women in the Judiciary in the Arab States: Removing Barriers, Increasing Numbers)".

ملحوظات: إن توافر البيانات أمام العامة حول تمثيل المرأة في السلطة القضائية في الدول العربية أمرٌ غير متسق عموماً. إنَّ رصد تمثيل المرأة في السلطة القضائية أمرٌ لا يقوم به سوى عدد قليل من الدول العربية (مثل: المغرب ودولة فلسطين وتونس)؛ بالإضافة إلى أنَّ هذه الدول توفّر البيانات ذات الصلة بانتظام لأصحاب المصلحة، ما يُشكّل ممارسة إيجابية لا بد من محاكاتها. يُمثّل الرقم الوارد في الجدول النسبة المئوية الإجمالية للقاضيات على مستوى جميع المحاكم داخل النظام القضائي للدولة (ومن ثم، فإنَّ استبعاد المحاكم الدينية في الدول التي تُعدّ فيها هذه المحاكم كيانات منفصلة أمرٌ لا يخضع لسلطة الدول). بالنسبة إلى الدول التي لا تتوافر عنها بيانات منفصلة، أو التي لا يُفصل فيها بوضوح بين الأدوار المنوط بها كل نوع، تتضمن الأرقام أيضاً المدّعين العامين (أو ما يقابلهم). هذا ولأغراض إرشادية فقط، يتوافر المتوسط في الدول العربية، ويرجع ذلك إلى القيود الموضّحة أعلاه.

سيؤدي إلى نتائج تعود بالنفع على النساء من الناحية العملية. وبسبب الأعراف الاجتماعية والثقافية المستمدة من السيطرة الأبوية، لا تزال النساء تواجه تمييزاً عنصرياً في مجال القضاء؛ فعلى سبيل المثال، في لبنان يصطدم النساء اللواتي يسعين إلى أن يصبحن قاضيات غالباً بمهام قائمة على التمييز العنصري كما يواجهن تحدياً يتمثّل في الاضطرار إلى "إنجاز المهام" من أجل إثبات قدراتهن.^{٩٥٥}

التحيزات والتصوّرات المتعلقة بالمرأة في السياسة

يتم تأمين الدخول في مجال السياسة عموماً من خلال آليتين، هما: التعيينات والانتخابات. يوجد في معظم البلدان في المنطقة شكل من أشكال الهيئات التشريعية، يتم انتخابه كلياً أو جزئياً من خلال تصويت العامة؛ وفي جميع البلدان المشمولة بالدراسة، يحق للنساء التصويت قانوناً.^{٩٥٦} ومع ذلك، فإنَّ التحيز الإدراكي يميل إلى الحد من مشاركة النساء في السياسة.

إنَّ تصور النساء كقادة، وخاصة قادة سياسيين، أكثر سلبية بشكل ملحوظ في المنطقة عند المقارنة مع الإحصاءات العالمية. يعتقد أكثر من ٩٠ في المائة من الرجال في المنطقة أنَّ الرجال أفضل في القيادة، كما أنهم لا يوافقون على أنَّ حقوق النساء ضرورية، بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ ٦٤ في المائة (ارجع إلى الشكل ٤,٥). تؤكد هذه الإحصاءات على أحد الأعراف الاجتماعية وأو الثقافة المهمة في المنطقة – وهي أنَّ النساء لا يُنظر إليهن على أنهن من القادة الجماهيريين.

على الرغم من ذلك، فإنه لا توجد قاضيات حتى الآن في كثير من البلدان. يكون المعدل العام لتمثيل النساء في السلطة القضائية في المنطقة هو الأقل في العام.^{٩٥٣} من ضمن أمثلة العوامل التي تسهم في انخفاض مستوى مشاركة النساء ما يأتي^{٩٥٤}:

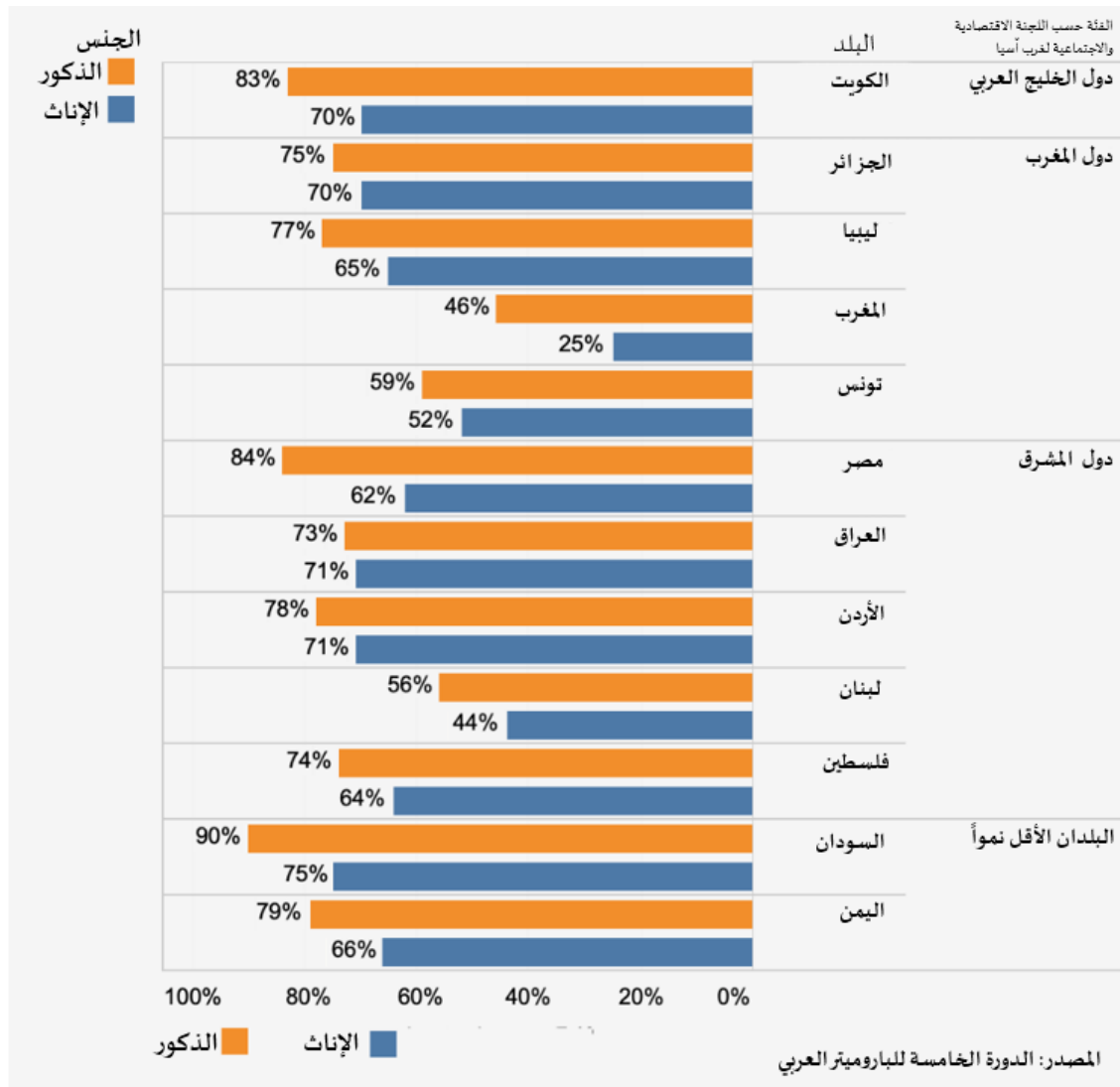
- ضعف الالتزامات بالمساواة بين الجنسين في التشريعات الوطنية وأطر السياسات؛
 - المذاهب الدينية المحافظة؛
 - انخفاض مستويات الشفافية والافتقار إلى الأنصاف في التعيينات؛
 - العبء الواقع على كاهل النساء فيما يتعلق بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة؛
 - الصور النمطية المتواصلة القائمة على النوع الاجتماعي، بما في ذلك فكرة أنَّ العمل في مجال القضاء غير ملائم للنساء؛
 - الدعم المجزأ من الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة والعمل المدني.
- من جهة أخرى، وعلى الرغم من أنَّ جدوى نظام الحصص في ارتفاع عدد النساء في الهيئات التشريعية، فإنَّ هناك أدلة قليلة تفيد بأنَّ هذا الأمر

^{٩٥٣} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "في مهب العواصف والأمواج: مراجعة حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (بكين بعد ٢٠ عاماً) (Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing))"، عام ٢٠١٦.

^{٩٥٤} مقتبس من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٤. "المرأة في الحياة العامة – النوع الاجتماعي والقانون والسياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Women in Public Life: Gender, Law and Policy in the Middle East and North Africa—in Public Life)"; صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، عام ٢٠١٩. "العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، تحليل التقدم والتحديات في منطقة الدول العربية (Gender Justice & Equality Before the Law, Analysis of Progress and Challenges in the Arab Region)".

^{٩٥٥} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "المرأة في السلطة القضائية في لبنان (Women in the Judiciary in Lebanon)". عام ٢٠١٨، الصفحات من ٢٢ إلى ٢٣.

^{٩٥٦} حق التصويت للمرأة وما وراءه، الشرق الأوسط (Women's Suffrage and Beyond, Middle East)



(موافق/غير موافق) والنساء لهن الحقوق نفسها كالرجال (مقياس ليكرت).^{٩٥٨} ولقد أصبح التحيز السياسي ضد النساء في المنطقة ملحوظاً. ومثلما هو موضح في الجدول أدناه، فإن غالبية الرجال والنساء يظهروا تحيزاً ضد النساء في السياسة.^{٩٥٩} تظهر هذه التحيزات أيضاً من خلال التصورات المباشرة بأن الرجال أفضل في السياسة من النساء، مثلما هو موضح في الجدول ٤,٦:٩٦٠. تحصل النساء باستمرار على علامات رديئة من حيث استعدادهن أو قدرتهن على أن يصبحن من القادة السياسيين.

في حين يصعب قياس التحيزات باستخدام أدوات الاستبيان، ويمكن أن تتأثر بنوع الأسئلة المطروحة وأسلوبها، بالإضافة إلى رد فعل المشاركين تجاه مشرفي الاستبيان، تظهر البيانات باستمرار تحيزات متواصلة ضد النساء عند الحديث عن جعلهن قادة. تدل البيانات المتوفرة التي نشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن التحيز القائم على النوع الاجتماعي أكثر انتشاراً بشكل ملحوظ في المنطقة بين الذكور والإناث مقارنة بالمتوسط في جميع أنحاء العالم: ٥٣ في المائة من النساء عالمياً مقابل ٧٥ في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية؛ و٦٤ في المائة من الرجال عالمياً مقابل ٩٠ في المائة من الرجال في المنطقة.^{٩٥٧} يستند قياس التحيز السياسي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مؤشرين، وهما: الرجال أفضل كقادة سياسيين عن النساء

^{٩٥٧} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "معالجة الأعراف الاجتماعية: تغيير قواعد اللعبة في مجال عدم المساواة بين الجنسين (Tackling Social Norms: A Game Changer for Gender Inequalities)"

^{٩٥٩} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "معالجة الأعراف الاجتماعية: تغيير قواعد اللعبة في مجال عدم المساواة بين الجنسين (Tackling Social Norms: A Game Changer for Gender Inequalities)"

^{٩٦٠} الباروميتر العربي، الدورة الخامسة للباروميتر العربي

أُفدُن بتعرّضهن للتحرش على الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي.^{٩١٣} بعد الانتفاضات العربية، استهدفت العديد من القيادات والمدافعات عن حقوق الإنسان؛ وفي بعض الحالات، تعرّضن للقتل، مثلما شاهدنا في ليبيا^{٩١٤} والعراق.^{٩١٥}

المشاركة والقيادة في السلام والأمن

تبيّن من خلال عمليات السلام حول العالم أنّ إدماج النساء أمرٌ أساسي لخلق سلام ذي معنى ومستتب، رغم أنّ مشاركة النساء في السلام والأمن أصبحت مؤخراً فقط إحدى أولويات المجتمع الدولي. ارتفعت الجهود المبذولة لتضمين النساء في مفاوضات السلام والجهود الأمنية منذ صدور قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ في عام ٢٠٠٠ ورقم ٢٢٤٢ في عام ٢٠١٥، والتي أكدت أهمية تطوير خطة العمل الوطنية المتعلقة بالنساء والسلام والأمن.

تشكّل خطط العمل الوطنية، التي اعتمدها البلدان منفردة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وما ينشأ عنه من قرارات، جدول الأعمال الخاص ببرامج النساء والسلام والأمن. وهي أساسية لإشراك النساء والمجتمع المدني والحكومة في التأكيد من أنّ الدول تعمل جاهدة تجاه التزامها بمنع العنف وحماية النساء ومشاركة النساء والإغاثة وإعادة الإعمار، وقد يشمل التفاوض على إقرار تسويات سلمية وحل المشكلات التي طال أمدها. في الأعوام الـ ٢٠ التي انقضت منذ الاعتماد الأولي لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، لا يزال تطوير خطط العمل الوطنية واعتمادها على المستوى الوطني يواجه تحديات جوهرية. سيستكشف هذا القسم الجهود الوطنية والإقليمية الجارية، والتحديات التي تواجه تنفيذ خطط العمل الوطنية في المنطقة.

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ وعملية خطة العمل الوطنية

في أكتوبر عام ٢٠٠٠، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً رقم ١٣٢٥ بشأن النساء والسلام والأمن. وقد أكد القرار، وهو الأول من نوعه، على أهمية تضمين النساء في عمليات السلام والمفاوضات الدائرة حوله إلى جانب وضع جدول أعمال لارتقاء إدماج النساء في الجهود المبذولة

الجدول ٤,٦

قياس التحيزات السياسية

البلد	نسبة النساء	نسبة الرجال
الجزائر	٧٠,٤٤	٨٩,٤٧
إيران	٧٩,٤٨	٨٩,٧١
العراق	٨٠,٢١	٩٥,٧١
الأردن	٩٠,٨٣	٩١,٥
الكويت	٧٨,٣٤	٩٣,٨٨
لبنان	٦٩,٦١	٨١,٤٦
ليبيا	٧٢,٢٥	٩٣,٠٧
المغرب	٥٥,٦٣	٨٢,٥٥
دولة فلسطين	٨٥,٣٥	٩٣,٤٤
قطر	٨٩,٩٥	٩٣,٤٦
تونس	٦٧,٢٥	٨٨,٤٩
اليمن	٧٩,٨٨	٩٤,٩٨
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٧٤,٧٥	٩٠,١٧
الدول العربية		
المتوسط العالمي	٥٣,٠٣	٦٤,٠١

المصدر: kling Social Tac'United Nations Development Program, 'Norms: A Game Changer for Gender Inequalities

العنف ضد النساء في السياسة

العنف ضد النساء في السياسة هو ظاهرة عالمية تقع بين فجوة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) والعنف السياسي.^{٩١١} تتراوح أنواع العنف ضد النساء في السياسة بين العنف النفسي والعنف المصحوب بالأعراض والعنف الاقتصادي والعنف الجنسي والعنف البدني ومؤخراً أعمال العنف الإلكترونية.^{٩١٢} تُستخدم الاغتيالات المعنوية والعنف البدني، بما في ذلك الاغتصاب والتحرش الجنسي والتعليقات القائمة على التحيز الجنسي والإساءات اللفظية والتهديدات بالانتقام، كأدوات للترويع والإذلال وإنهاء الحياة السياسية للنساء. كشفت دراسة أجرتها شبكة البرلمانيات العربيات من أجل المساواة (رائدات) حول حجم العنف ضد البرلمانيات في المنطقة العربية أنّ ٧٩,٦ في المائة قد تعرّضن لشكل أو أكثر من أشكال العنف، وأنّ ٣٢ في المائة

^{٩١١} وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يتمثل العنف ضد النساء في الحياة السياسية في أي فعل أو تهديد بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، وقد يؤدي إلى ضرر أو معاناة بدنية أو جنسية أو نفسية للمرأة تمنعها من ممارسة حقوقها السياسية وإدراكها، سواء أكانت في الأماكن العامة أم الخاصة، بما في ذلك الحق في التصويت وشغل المناصب العامة، والتصويت في السروت تنظيم الحملات الانتخابية بحرية، وتكوين الجمعيات والتجمع، والتمتع بحرية الرأي والتعبير. يمكن أن يرتكب هذا العنف أحد أفراد العائلة أو أحد أفراد المجتمع أو الدولة... "منع العنف ضد النساء في الانتخابات، دليل إعداد البرامج، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧.

^{٩١٢} الاتحاد البرلماني الدولي، "التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد البرلمانيات (Sexism, harassment and violence against women parliamentarians)", عام ٢٠١٦. ^{٩١٣} "دراسة حول العنف ضد النساء في السياسة: البرلمانيات في العالم العربي (The Study on Violence against Women in Politics: Parliamentarians in the Arab World)"; نموذج، صادر عن شبكة البرلمانيات العربيات من أجل المساواة (رائدات)، عام ٢٠١٩.

^{٩١٤} منظمة العفو الدولية، "ليبيا: لا تزال المدافعات عن حقوق النساء تتعرضن للهجوم، بعد أربعة أعوام من اغتيال الناشطات (Libya: Women human rights defenders)"; ^{٩١٥} مجموعة حقوق الأقليات الدولية، "ناشط مدني تحت التهديد (Civilian Activist under Threat)", العراق، عام ٢٠١٨.

أجري مؤخراً لاستجابات النساء والسلام والأمن في المنطقة أن الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة تفتقر في الغالب إلى الموارد اللازمة لتنفيذ جدول أعمال خطط العمل الوطنية الخاصة بها بشكل كامل، وأنه لا يكون هناك تواصل كافٍ في الغالب مع كيانات خطط العمل الوطنية وأفراد إنفاذ القانون والأفراد العسكريين، وأن هذه المؤسسات (مثل: الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة) تعاني في الغالب أثناء النزاعات، وهو الوقت الذي طالما تكون فيه في أمس الحاجة إلى الدعم.^{٩٧٢} أظهرت دراسة وطنية أجريت في العراق محدودة مشاركة الشباب في جدول أعمال السلام والأمن الوطني، ما يُبرز الحاجة إلى مشاركة أكبر للشباب من حيث برامج النساء والسلام والأمن.

شارك المجتمع المدني النسائي في المنطقة بفاعلية في جدول الأعمال الخاص ببرامج النساء والسلام والأمن على المستوى الدولي. على سبيل المثال، أتاحت المناقشة المفتوحة حول النساء والسلام والأمن والمناقشة المفتوحة حول العنف الجنسي في النزاعات التي يعقدتها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سنوياً للسبل للناشطين لإطلاع المجتمع الدولي على وضع النساء والفتيات في البيئات المحتملة والمتضررة من النزاعات. والجدير بالذكر أن ناشطين من دولة فلسطين^{٩٧٣} والسودان^{٩٧٤} وليبيا^{٩٧٥} والعراق^{٩٧٦} قد أدلوا جميعاً بشهادتهم أمام مجلس الأمن لإبراز تأثير النزاعات والاحتلال المرتبط بالنوع الاجتماعي في حياة النساء والفتيات في المنطقة، وضرورة حماية النساء والفتيات من العنف المرتبط بالنزاعات والقائم على أساس النوع الاجتماعي (الجنس) في آن واحد، والتهديدات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان، وارتفاع مستوى إضفاء الطابع العسكري وانعدام الأمن في المنطقة، والحاجة إلى تحسين مشاركة النساء في عمليات صنع السلام وبنائه. على الرغم من توفير منظور جنساني للنزاع والاحتلال والانتقال، فإن هذه التدخلات لا تزال تشير إلى أن النساء والفتيات تتحملن عبئاً استثنائياً في هذه السياقات، وأن هناك المزيد الذي يلزم القيام به على المستويين الوطني والدولي لدعم الحماية والمشاركة.

لتعزيز السلام والأمن حول العالم.^{٩٦٦} في عام ٢٠٠٥، طالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الدول الأعضاء بوضع خطط عمل وطنية متعلقة بالنساء والسلام والأمن؛ وبدءاً من عام ٢٠١٩، تم إقرار سبعة خطط عمل فقط على المستوى القطري، وهي: العراق ودولة فلسطين والأردن وتونس ولبنان والسودان واليمن.^{٩٦٧}

بالإضافة إلى هذه الخطط على المستوى القطري، تبنت جامعة الدول العربية إستراتيجية إقليمية تتعلق بالنساء والسلام والأمن في عام ٢٠١٢، وتهدف إلى دعم الجهود المبذولة للنهوض بجدول الأعمال الخاص ببرامج النساء والسلام والأمن على المستوى الإقليمي.^{٩٦٨} كما تم تنفيذ عمليات خطط العمل الوطنية على مستويات مختلفة في جميع أنحاء المنطقة، مع توقف التخطيط على المستوى القطري في ليبيا منذ النزاع الذي نشأ في عام ٢٠١٤.^{٩٦٩}

أظهرت هذه الجهود التزاماً رائعاً تجاه إدماج أدوار النساء ومرعاتها في تحقيق السلام والأمن. تضمّنت خطط العمل الوطنية الأولية الثلاث، في العراق ودولة فلسطين والأردن، إنجازات مهمة في توفير مستوى من المساءلة فيما يتعلق بالقيادة أثناء التصدي للتحديات التي تواجهها النساء في أوقات السلام والنزاعات. واستناداً إلى هذه الإنجازات، لا تزال الجهود جارية للتأكد من أن خطط العمل الوطنية الحالية والمستقبلية تضع النساء في الحسبان بأهن أكثر من مجرد ضحايا للعنف، إلى جانب تلبية الاحتياجات العملية للنساء والفتيات في المناطق التي تحكمها النزاعات.^{٩٧٠}

على الرغم من أن المنطقة تشهد مشاركة أكبر لوزراء الخارجية في جدول الأعمال الخاص ببرامج النساء والسلام والأمن، وخاصة في مصر والمغرب وسوريا،^{٩٧١} فلا بد من بذل جهود إضافية في تنفيذ أجندة العمل الخاصة بالنساء والسلام والأمن، وذلك بشكل أساسي من خلال تمكين المؤسسات المسؤولة، مثل: الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة. أظهر تحليل

^{٩٦٦} مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (لعام ٢٠٠٥) [بشأن النساء والسلام والأمن] (Security Council resolution 1325 (2005)) [on

(Women and peace and security)]، بتاريخ ٣١ أكتوبر عام ٢٠٠٥.

^{٩٦٧} بارك، وفار، والعودات، "بعد ثمانية عشر عاماً: تقييم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الخاص بالمرأة والسلام والأمن في منطقة الدول العربية (Eighteen Years On: Assessing the Implementation of the UNSCR 1325 Women, Peace and Security Agenda in the Arab States Region)".

^{٩٦٨} الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "الإستراتيجية الإقليمية لحماية سلام وأمن المرأة العربية (Regional Strategy Protection of Arab Women Peace and Security)".

^{٩٦٩} بارك، وفار، والعودات، "بعد ثمانية عشر عاماً: تقييم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الخاص بالمرأة والسلام والأمن في منطقة الدول العربية (Eighteen Years On: Assessing the Implementation of the UNSCR 1325 Women, Peace and Security Agenda in the Arab States Region)".

^{٩٧٠} سوين، "موازنة الأولويات: الدروس والممارسات الجيدة من العراق والأردن وفلسطين لفرق صياغة خطة العمل الوطنية رقم ١٣٢٥ (Balancing Priorities: Lessons and Good Practices from Iraq, Jordan and Palestine for NAP-1325 Drafting Teams)".

^{٩٧١} للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الاجتماع رفيع المستوى المتوافر على <https://www.unescwa.org/events/high-occasion-meeting-virtual-level> ١٣٢٥-uns-cr-anniversary-th2٠

^{٩٧٢} Women, Peace and Security: The Role of Institutions in Times of Peace and War in tern Asia (ESCWA), Economic and Social Commission for Wes

"المرأة والسلام والأمن: دور المؤسسات في أوقات الحرب في المنطقة العربية".

^{٩٧٣} سنيرة، عام ٢٠١٨.

^{٩٧٤} صلاح، عام ٢٠١٩.

^{٩٧٥} مغربي، عام ٢٠١٢؛ ميلود، عام ٢٠١٩.

^{٩٧٦} اللامي، عام ٢٠١٤؛ محمد، عام ٢٠١٥.

النساء في مفاوضات السلام في المنطقة

والسلام والأمن.^{٩٧٩} يؤدي إضفاء الطابع العسكري، من حيث القتال والنزاع الفعليين فضلاً عن الإدارة العسكرية للمفاوضات، وإضفاء الطابع السياسي إلى إقصاء النساء إلى حد كبير. ومثلما تم استكشافه مبكراً في هذا الفصل، لا تزال النساء تمثّل أقلية في الحكومات في المنطقة، كما أنهن لا تتقلدن في الغالب الوزارات التي تؤدي أدواراً محورية في النزاعات، مثل: وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني عمليات خطط العمل الوطنية نقصاً في التمويل في الغالب، ولا توفّر الموارد اللازمة لضمان تنفيذ العملية بالكامل.^{٩٨٠} نتيجة لذلك، وبالرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها النساء في الميدان، فإن آليات حشد الموارد والتنفيذ قد فشلتنا في تحقيق المبتغى.

النساء وعمليات العدالة الانتقالية

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية على مدى الأعوام العشرة الماضية نزاعات واضطرابات سياسية مدمرة. لم يتمكن سوى عدد قليل من الدول المتضررة من الاستفادة من عمليات العدالة الانتقالية في ارتفاع الاستقرار وإصلاح التشريعات والمؤسسات. بالرغم من التحليلات النقدية الموجّهة إلى فاعلية العدالة الانتقالية بوصفها عملية ونتائج، وخاصة بالنسبة إلى النساء والفئات السكانية المهمّشة الأخرى،^{٩٨١} فإن العديد من منظمات حقوق الإنسان والمجتمعات المدنية النسائية في المنطقة تمكّنت من المشاركة في تلك العمليات بدرجات متفاوتة من النجاح. في بعض الأجزاء من المنطقة، واجه النشاط والمنظمات المعنية بحقوق النساء ردود فعل عنيفة أدت إلى ارتفاع انعدام الأمن وتضييق حد حقوق الإنسان.^{٩٨٢}

والمثال الأبرز لمشاركة النساء في عمليات العدالة الانتقالية بعد الانتفاضات التي حدثت في تونس هو تأسيس هيئة الحقيقة والكرامة في عام ٢٠١٤ لتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى في الدولة في الفترة بين ١٩٥٥ و ٢٠١٣. خلال الولاية التي تستمر حتى أربعة أعوام، تقلّدت امرأة منصب رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة، وتم تمثيل النساء بثلاثة من أصل ٨ من المفوضين، كما شاركت النساء في اللجان الفنية والاستشارات الوطنية إلى جانب المجتمع المدني النسائي.^{٩٨٣} كانت اللجنة النسائية مسؤولة عن إدماج المنظور الجنساني في عمل اللجنة والاستجابة للضحايا الإناث.^{٩٨٤} بدأ اليمن أيضاً عملية العدالة الانتقالية في عام ٢٠١١؛ وبداية من مارس

على الرغم من إحراز تقدّم في جدول الأعمال الخاص ببرامج النساء والسلام والأمن، فإن النساء لا تُشكّل سوى ٤ في المائة من الموقعين على مفاوضات السلام وأقل من ١٠ في المائة من مفاوضي السلام عالمياً.^{٩٧٧} في الذكرى الخامسة عشرة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، أصدر مجلس الأمن قرار متابعة (قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٤٢) الذي أعاد التأكيد على التزام الأمم المتحدة بإدماج النساء في عمليات السلام، بالإضافة إلى إنشاء مجموعة خبراء غير رسمية تكون مهمتها جمع المعلومات حول إستراتيجيات السلام في الدول الأعضاء وتوفير المعلومات وإسداء المشورة بشأن إدماج النساء في إستراتيجيات السلام والأمن ومحدثاتها.^{٩٧٨}

الجدول ٤,٧

النسبة المئوية لأدوار المفاوضين التي تشغلها النساء أثناء محادثات السلام

الفئة حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	النسبة المئوية للنساء	البلد	النسبة المئوية للنساء
المشرق العربي	٢٠.١٣	دولة فلسطين	٢٥ في المائة
البلدان الأقل نمواً	٢٠.١٧	سوريا	١٦ في المائة
	٢٠.١٨	اليمن	٤ في المائة
	٢٠.١٨	السودان	١٥ في المائة

المصدر: مجلس العلاقات الخارجية

مثلما هو موضّح في الجدول ٤,٧، لا يزال هناك الكثير يمكن القيام به للتأكد من مشاركة النساء في عمليات السلام على مستوى أعلى.

لدى استعراض الـ ٢٠ عاماً الماضية من الجهود التي بذلتها المرأة كجزء من عمليات خطط العمل الوطنية الرسمية بالإضافة إلى نشاط المجتمع المدني، تم تحديد ثلاثة تحديات أساسية وهي: إضفاء الطابع العسكري على الجهود وإضفاء الطابع السياسي على عمليات السلام وانعدام المساءلة فيما يتعلق بعمليات خطط العمل الوطنية/برامج النساء

^{٩٧٧}أوكسفام، "صحيفة وقائع: المرأة والسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Factsheet: Women, Peace and Security in the Middle East and North Africa Region)".

^{٩٧٨}أوبارزون، وريكروفت، "إرشادات لمجموعة الخبراء غير الرسمية حول المرأة والسلام والأمن (Guidelines for the Informal Expert Group on Women and Peace and Security)".

^{٩٧٩}Kaplan, 'UNSCR 1325 at 20 Years: Perspectives from Feminist Peace Activists and Civil Society'.

^{٩٨٠}Ibid.

^{٩٨١}بيل وأورورك، عام ٢٠٠٧.

^{٩٨٢}تشابان، عام ٢٠١٨؛ كوك، عام ٢٠١٦.

^{٩٨٣}اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "موجز السياسة: استخدام نهج قائم على النوع الاجتماعي لتحقيق العدالة الانتقالية في المنطقة العربية، الدور المحتمل للآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة (Policy Brief: E) Potential role of national women in employing a gendered approach to transitional justice in the Arab region".

^{٩٨٤}كانت هذه هي لجنة الحقيقة الثانية في المنطقة؛ شهد المغرب انعقاد اللجنة الأولى في عام ٢٠٠٤.

^{٩٨٤}الجنترى، عام ٢٠١٥.

٢٠١٣ وحتى يناير ٢٠١٤، تم تمثيل النساء بما يزيد على الربع في مؤتمر الحوار الوطني وتواصلت جهود المصالحة؛ وقد شكّلت النساء نحو ٣٠ في المائة من أعضائه البالغ عددهم ٥٦٥ عضواً.^{٩٨٥} ومع ذلك، فإنّ العملية قد توقفت في نهاية الأمر؛ حيث دخلت البلاد في مرحلة عنيفة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار.

عدّلت العديد من الدول دساتيرها كجزء من العمليات الانتقالية، وذلك من خلال إسهامات من المنظمات النسائية والناشطات غالباً؛ يمكن ملاحظة هذا الأمر في مصر والمغرب وتونس واليمن.^{٩٨٦} بالإضافة إلى ذلك، شاركت أيضاً الكثير من الدول، بدعم من المنظمات النسائية والناشطات، في الإصلاح القانوني الذي يستهدف العنف ضد النساء والفتيات بدرجات متفاوتة من النجاح والاستدامة، وخاصة بالنظر إلى أنّ عدداً قليلاً للغاية من الدول نجحت في مساعيها المتعلقة بالعدالة الانتقالية وأنّ هذا النزاع لا يزال يؤثر في المنطقة.^{٩٨٧}

^{٩٨٥} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "موجز السياسة: استخدام نهج قائم على النوع الاجتماعي لتحقيق العدالة الانتقالية في المنطقة العربية، الدور المحتمل للآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة (Policy Brief: Employing a gendered approach to transitional justice in the Arab region)", عام ٢٠١٩.

^{٩٨٦} ارجع إلى: الصدة، من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤؛ ماكاندرز، عام ٢٠١٤؛ ناير، من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤؛ شاراد وزاروق، عام ٢٠١٤؛ تشابان، عام ٢٠١٨.

^{٩٨٧} تشابان، عام ٢٠١٨.